IUGJEPS
Vol 25, No 3, 2017, pp 323 -348

ISSN 2410-3152

تاريخ الإرسال (2016-12-17)، تاريخ قبول النشر (2017-01-21)

# دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن

أ. بيان سامي بني مرتضى [1,*]
أ.د. إبراهيم عبد القادر القاعود [1]
أ.د. أحمد محمد جوارنة [2]

[1] قسم المناهج والدراسات الاجتماعية، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.

[2] قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:
E-mail address: Bayansami12@yahoo.com

**الملخص:**

هدفت الدّراسة معرفة دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي لملاءمته لأهداف الدّراسة، و تكونت أداة الدّراسة من استبانه مكوّنة من (66) فقرة، تمّ توزيعها على عيّنة من (341) عضوَ هيئة إداريّة وهيئة عامّة، موزّعين على (3) مؤسّسات هي: الأحزاب السّياسيّة والهيئات الثّقافيّة ونقابة المعلّمين، وأظهرت النّتائج وجود نسبة مرتفعة لدور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة (0.05) لدور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن تُعزى لمتغيرات؛ (نوع المؤسّسة، المسمّى الوظيفي، المؤهّل العلمي).

وأوصت الدّراسة بوضع آليات واستراتيجيّات عمليّة لمواجهة طوفان الإرهاب والتّطرف والحدّ منه ومتابعته والقضاء عليه.

**كلمات مفتاحية: دور، مؤسّسات المجتمع المدني، الأمن الوطني.**

# The role of civil community institutions in assuring national security in Jordan

**Abstract**

This study aims to explore the role of civil community institutions in assuring national security in jordan, The descriptive approach was used to achieve the objectives of the study. A survey questionnaire, contained of (66) items and distributed on (341) faculty administrative-members who were distributed on three institutions: political parties, faculty of cultural and teachers association, was conducted.

The result showed a high degree of the role of civil community institutions in assuring national security in Jordan, and no statistically significant differences at the level (0.05) in the role of civil community institutions in assuring national security in jordan, due to variable of (institution type, job title, educational qualification). The study recommended developing practical strategies and mechanisms to fight against the phenomenon of terrorism, extremism and reduce, follow, and alienate it.

**Keywords: The Role, Civil Community Institutions, National Security.**

## المقدمة:

يُعدّ الأمن الوطني مطلبًا أساسياً لجميع البشر، وهدفًا تسعى للوصول إليه كلّ الأمم والشّعوب، كما أنّه نعمة من الله، فقال سبحانه وتعالى: {الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ}[قريش:4]. ويمثّل قاعدة يتمّ من خلالها الانطلاق إلى أفاق التّنمية والتّطوّر واللّحاق بركب الحضارة الإنسانيّة، إلا أنّ عدم الشّعور بالأمن الوطني أخذ يتزايد يومًا بعد يوم؛ نتيجة ما نشاهده من الأحداث والصّراعات في مختلف دول العالم، والأردن اليوم مطالبٌ أكثرَ من أيّ وقت مضى بالتّمسك بالخيار الدّيمقراطي؛ لمواجهة التّحدّيات الخارجيّة المتمثّلة في العولمة، التي ساهمت في تحويل العالم إلى قرية كونيّة صغيرة، بحيث يصعب على الفرد أو الدّولة العيش بمعزل عن الأحداث والظّروف الخارجيّة.

فالأمن الوطني يتعلّق بقدرة الدّولة على حماية أراضيها وعقائدها ومصالحها وثقافتها، من أي عدوان خارجي أو داخلي، وتعتمد على اتّخاذ الإجراءات وإتباع سياسات لحل المشكلات التي تتعرّض لها، وهذا بدوره يعمل على تجذير الولاء والانتماء للوطن والقيادة في نفوس المواطنين وعقولهم، ولكنّه يحتاج إلى حراك دائم على المستويين المحلّي والخارجي، يكون تركيزه على دراسات تعمل على استقراء الماضي، ومراجعة الحاضر، واستشراف المستقبل (Byman, 2006).

لذلك فإنه ينبغي على مؤسّسات المجتمع المدني أن يكون لها الدور الكبير في تثقيف الشعوب وتنميتها والعمل على إيجاد حلول للمشكلات التي تتعرّض لها لأنّها تشكّل دلالة واضحة في التّأثير على الأفراد والجماعات، ولعلّ مؤسّسات المجتمع المدني تنفرد بدور خاص في عمليّة التّنمية الشّاملة في المجالات كافة، سواء كانت الاجتماعيّة أو الثّقافيّة أو الدّينيّة وغيرها من المجالات، كما أنّها تعدّ من أكثر المؤسّسات الاجتماعيّة أهمّيّة وتأثيرًا في توجيه الأفراد والجماعات، وتربيتهم سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، صغارًا وكبارًا فقراء وأغنياء، ولعلّ من الملاحظ تأثيرها في الأجيال الشّبابيّة أوسع وأعمق (Disney, & Williams, 2014).

## مشكلة الدّراسة وأسئلتها:

يعدّ الأمن الوطني الأردني من أهمّ الموضوعات التي تناقلتها وسائل الإعلام على جميع الأصعدة، وأنّ ما نشاهده اليوم من انتشار جماعات التّطرّف والإرهاب والجرائم المتعدّدة؛ كالمخدرات والواسطة والمحسوبية والفساد والاتجار بالأعضاء، يؤثّر على أمن الدولة واستقرارها، ومن خلال ملاحظة الباحثين لهذه الأعمال، والاطّلاع على الصّحف اليوميّة، والتي أصبحت مليئة بهذه الأخبار بدلاً من أخبار الإبداع، للوصول إلى المستوى الذي أراده الله تعالى وهو إعمار الأرض، لذلك جاءت أهمّيّة إجراء هذه الدّراسة، والتأكيد عليها، والعمل على غرس الأمن الوطني في نفوس أفراد المجتمع الأردني، من خلال مؤسّسات المجتمع المدني، باعتبار أنّ أكثر روّادها من فئة الشّباب، والتّأكيد على أهمّيّة غرس قيم الولاء والانتماء في نفوسهم.

وقد جاءت هذه الدّراسة استجابة لدراسة الواكد (2006م) التي أكّدت على أهمية زيادة التّفاعل مع مؤسّسات المجتمع المدني، والتّشجيع على المشاركة في الأعمال التّطوّعيّة، كما أوصت دراسة الرّفدي (2013م) بتعزيز دور منظّمات المجتمع المدني بصورة فعّالة في عمليّة الإصلاح السّياسي والتّحول الدّيمقراطي.

لذلك تحاول الدّراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما درجة مساهمة مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني من وجهة نظر القائمين عليها؟
2. هل تختلف درجة المساهمة في ترسيخ الأمن الوطني باختلاف نوع المؤسّسة، المسمّى الوظيفي، والمؤهّل العلمي؟

## أهمّيّة الدّراسة:

تكمن أهمّيّة هذه الدّراسة في الآتي:

- أنها تتناول مؤسّسات المجتمع المدني والأمن الوطني، وهي تعدّ من الموضوعات المهمّة التي تعمل على ترسيخ الولاء والانتماء في نفوس المواطنين، وتعمل على تقدّم المجتمع وتطوّره.

- يمكن أن تستفيد من نتائج هذه الدّراسة الأحزاب السّياسيّة ونقابة المعلمين والمنتديات الثقافية؛ من خلال إحداث التّغيير المناسب في أدائها وبرامجها.
- يمكن أن يستفيد من نتائج الدّراسة أعضاء هيئة التّدريس في الجامعات الأردنية؛ الذين يدرّسون مساق التربية الوطنيّة والمدنية، من خلال تعريف الطّلاب بمؤسّسات المجتمع المدني والأدوار المنوط بها.

## التّعريفات الإجرائيّة:

**دور**: ويقصد به الممارسات والأفعال والأنشطة والسّلوكيات التي تقوم بها مؤسّسات المجتمع المدني لتفعيل الأمن الوطني الذي يتمثّل بمجالات الاستبانة لقياس هذا الدّور.

**مؤسّسات المجتمع المدني**: مجموعة من المنظّمات والمؤسّسات التّطوّعيّة الحرّة غير الحكوميّة، التي ينضمّ إليها الأفراد؛ لإشباع حاجاتهم وتحقيق رغباتهم، بشكل يتلاءم مع ميولهم واتجاهاتهم، ويقصد بها في هذه الدّراسة (الأحزاب السّياسيّة والهيئات الثقافية ونقابة المعلمين).

**الأمن الوطني**: هو سلامة الدّولة الأردنيّة وأمنها واستقرارها وحماية مقوّماتها من كافة أشكال التّهديدات الدّاخليّة والخارجيّة، ومقدرتها في المحافظة على أراضيها واقتصادها ومواردها الطبيعية ونظمها المختلفة، في محاورها المختلفة الثّقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة والأمنيّة والبيئيّة، وهو ما تضمّنته أداة الدّراسة.

## حدود الدّراسة ومحدداتها

اقتصرت الدّراسة الحاليّة على:

1. تمثّلت المحدّدات المكانيّة في مؤسّسات المجتمع المدني والمتمثّلة في (الأحزاب السّياسيّة، والهيئات الثقافية، ونقابة المعلمين) في مدينة إربد في الأردن.
2. تمثّلت المحدّدات البشريّة في أعضاء الهيئة الإداريّة، والهيئة العامّة في مؤسّسات المجتمع المدني والمتمثلة في (الأحزاب السّياسيّة، والهيئات الثقافية، ونقابة المعلمين) في مدينة إربد في الأردن.
3. محدّدات زمانيّة: تم إجرائها خلال العام 2016 / 2017 م.
4. اقتصرت المحدّدات الموضوعية على دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن.
5. اقتصر منهج الدّراسة على المنهج الوصفي لملائمته لطبيعة الدّراسة، وتمثّلت أداة الدّراسة في الاستبانة.

## الإطار النّظري والدّراسات السّابقة:

### أولًا: مؤسّسات المجتمع المدني:

تعدّ مؤسّسات المجتمع المدني مجموعة من المنظّمات الطّوعيّة الحرّة، التي تشغل المجال العام، والتي تقع ما بين الأسرة والقطاع العام، ويشترط في هذه المنظّمات أن تتشكّل بالإرادة الطّوعيّة، وأن تتسم بالاستمراريّة والوضعيّة القانونيّة، وأن تقدّم خدمات، وتدافع عن مصالح أعضائها (الرنتاوي، 2003م).

وإنّ جوهر المجتمع المدني ينطوي على العناصر الرّئيسة الآتية (المدني، 2004م):

- الطّوعيّة: أي أنّ انتظام الفرد في المؤسّسات الاجتماعيّة فعلٌ إراديّ حر.
- المؤسّسيّة: مجموعة قوانين يتمّ وضعها لصالح الجماعة والمؤسّسات، وهي تنظيمات تتمتّع بشرعيّة لإشباع حاجات النّاس، والدّفاع عن حقوقهم.
- الدّور: وهو ما تقوم به المؤسّسات لحماية مصالح الجماعات المنتمية إليها، والدّفاع عنها وحلّ الخلاف سواء كان داخليًّا، أم مع المؤسّسات، أم مع الدّولة، في ضوء قيم الاحترام والتّسامح والتّعاون والتّنافس والصّراع السّلمي.

وهناك خصائص لا بدّ أن تتمتّع بها مؤسّسات المجتمع المدني (عبد وجاسم، 2010م):

- المرونة والقدرة على التّكيّف مع التّطورات في المجتمع أو البيئة التي يعمل بها، والاعتماد على المعلومات الموثوقة والدّقيقة والحديثة التي تعكس واقعَ مهامِ الإنسان في الدّولة.
- الشّفافيّة أي أن تتّسم المؤسّسة بوضوح ومشروعيّة أهدافها، ومصادر تمويلها وطبيعة تنظيمها.
- الشّراكة والتّعاون مع مؤسّسات الأخرى المشابهة؛ ممّا يتيح الاستغلال الأمثل للمصادر، واحترام سيادة القانون، لضمان عدم التّعرض إلى أي انتقاد أو تدخّل من قبل أيّ جهة.

وقد أشار (العمر، 2010م؛ محمود، 2012م) إلى أهمّ وظائف مؤسّسات المجتمع المدني وهي كالآتي:

- تحسين الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وجمع وترتيب المصالح المشتركة، والعمل على حلّ المنازعات المحلّيّة، من خلال إفراز القيادات الجديدة في المجتمع، وإشاعة الثّقافة الدّيمقراطية.
- تحقيق الشراكة، ومساعدة الدّولة، وترشيد الأداء العام، وتنظيم وإدارة أعمالها بالتّوافق.

وإنّ لمؤسّسات المجتمع المدني مجموعة من السّمات التي ينبغي أن تتحلّى بها، وهي التي أشار إليها (المعايطة، 2010م):

- أنّ لكلّ مؤسّسة نشاطًا محدّدًا، وينبغي لها أن تلتزم بالوسائل القانونيّة والسّلميّة.
- أن تكون ذات طابعٍ حداثيّ غير تقليدي وديمقراطي
- أن تحمل كلّ مؤسّسة اسمًا معيّنًا.
- أن يتّصف العمل بالاستقلاليّة والاستمراريّة والتّعاون مع التّنظيمات الأخرى.

**مؤسّسات المجتمع المدني في الأردن**

تشكّل المجتمع المدني في الأردن تحت تأثير الأحداث التي مرّ بها الشّرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالميّة الأولى، فبعد أن نشأ الجيل الأوّل من المنظّمات المدنيّة خلال السّنوات 1948-1921م، بالتّوازي مع قيام الدّولة الأردنيّة، ظهر المجتمع المدني المعاصر نتيجة اندماج المجتمعين الأردني والفلسطيني مع نهاية الأربعينيّات، ثمّ على امتداد الخمسينيّات والسّتينيّات، أي خلال الفترة الفاصلة ما بين حربي (1948 و1967م)، ففي هذه المرحلة ظهرت الأحزاب العقائديّة الرّئيسيّة، والنّقابات العمّاليّة والمهنيّة والجمعيّات الخيريّة (الحوراني وأبو رمان، 2004).

وتتكوّن منظّمات المجتمع المدني من الهيئات التي تسمّى المؤسّسات الثّانويّة؛ مثل الجمعيّات الأهليّة، والنّقابات المهنيّة والعمّاليّة، وشركات الأعمال، والغرف التّجاريّة والصّناعيّة، والمؤسّسات الخيريّة، والجمعيّات المدنيّة، والهيئات التّطوّعيّة، وجمعيات متطلّبات الإنسان، وجمعيّات متطلّبات المرأة، والنّوادي الرّياضيّة، وجمعيّات حماية المستهلك، وما شابهها من المؤسّسات التّطوّعيّة (ملاوي، 2008).

تعدّ النّقابات المهنيّة جزءًا من مؤسّسات المجتمع المدني، التي تهتمّ بتشكيل نمط الحياة الاقتصادي والثّقافي والمهني بشكل مؤسّسي للأعضاء المنتمين إليها. ولقد تكرّس دور النقابات المهنيّة عبر مراحل تطوّر تاريخيّة، ابتدأت منذ عام 1950م بسبب النّمو التّعليم والتّحديث في الأردن، والوحدة الاندماجيّة بين الضّفّة الغربيّة والشّرقيّة، وصعود التّيّارات القوميّة واليساريّة المعادية للاستعمار (الحنيطي، 2009).

وقد تمّ تناول ثلاثة مؤسّسات من المجتمع المدني ومنها:

**أولاً: الأحزاب السّياسيّة**

إنّ الأحزاب السّياسيّة في الأردن ترتبط بالدّيمقراطيّة والتّنمية السّياسيّة باعتبارها تضم مجموعة من الأفراد والمتطوّعين، وفق قناعاتهم الخاصّة، تعمل بشكل منظّم وصولاً إلى السّلطة أو المشاركة بها، ومن أهم وظائفها (العناقرة والبواعنة والدمنهوري 2008):

- صياغة السّياسة العامّة للدّولة والمشاركة السّياسيّة.
- تجميع المصالح وتنظيمها.
- التّنشئة والتّدريب والتّنظيم السّياسي.

وتعدّ الأحزاب مؤسّسات تعليميّة تقدّم للمواطنين معلومات سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة متنوّعة، وتوقظ فيهم الوعي السّياسي، كما أنّها أداة لإحداث التّغيير في الاتّجاهات السّياسيّة والسّلوكيات داخل المجتمع، وبالتالي تؤدّي المشاركة السّياسيّة إلى تعزيز القيم السّائدة أو

غرس قيم جديدة، وهذا كلّه يعتبر مجالاً لإعداد وتدريب الأفراد على اتّخاذ القرارات، والتّفكير المستقل في المسائل العامّة، والقدرة على النّقد والاختبار( العناتي و طربية، 2007).

**ثانيًا: نقابة المعلمين الأردنيين**

وهي نقابة اعتباريّة منتخبة ذات استقلاليّة من النّاحية الإداريّة والماليّة، تقوم على تمثيل المعلمين والمعلمات في المملكة الأردنيّة الهاشميّة، وتسعى لتطوير المجالات المختلفة والمرتبطة بمهنة التّعليم، والعمل على الارتقاء بالمعلم بشكل عام، ورسالة التّعليم بشكل خاص، والدّفاع عن متطلّبات الفرديّة والجماعيّة للأعضاء المنتسبين لمهنة التّعليم، والعمل على تحسين مكتسباتهم باستخدام الوسائل المشروعة(نقابة المعلمين، 2017).

أهم وظائف النقابة ذات الطّابع المهني – وذلك حسب قوانين النقابات المهنية – بشكل عام (الرنتاوي2003):

– العمل على تقديم الخدمات الثّقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة للأعضاء المنتسبين وتأمينهم ضدّ المرض والعجز.

– رفع من مستوى المهنة وتطويرها.

– السّعي إلى تأمين الحياة الكريمة لأعضائها والدّفاع عن مصالح النّقابة، وتوفير مجالات عملٍ لمنتسبيها.

**ثالثًا: الهيئات الثقافية**

هي مؤسّسات تطوّعيّة تقوم على تأسيسها وزارة الثّقافة، بموجب نظام داخلي خاصّ بكل هيئة، بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال النّشاطات الثّقافيّة المتنوّعة التي تقوم بها، وتقوم على إدارتها لجان أهليّة منتخبة من قبل الهيئات العامّة، وتتمتّع هذه الهيئات بالشّخصيّة الاعتبارية، وتؤسّسُ إمّا باسم منتدى ثقافي، أو فرقة فنّيّة، أو جمعيّة (القاعود والطاهات، 1995: 96).

كما أنّها وحدات أنشئت من قِبل أبناء المجتمع المحلّي، لا تهدف إلى الرّبح، وتسعى إلى تنمية الموارد البشريّة والبيئيّة، والارتقاء بالمجتمع ككل، وتمكينه من الحصول على متطلباته ( اللطيف، 2007).

وتعود الولادة الحديثة للحركة الثّقافيّة الأردنيّة إلى عام 1974م، وتعمل هذه الهيئات وفق قانون الجمعيّات والهيئات الاجتماعيّة لسنة 1966م، وجميعها يقع تحت إشراف وزارة الثّقافة الأردنيّة، وأنّ جميع أنظمتها الدّاخليّة متشابهة، لكنّها قد تختلف في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ( الحوراني،2000).

وهذه الهيئات لها وظائف متنوّعة ثقافيّة واجتماعيّة، وذلك باعتمادها على الأشخاص المتطوّعين سواء في وضع سياستها أو تنفيذ برامجها، ومنها (اللطيف2007):

– العمل على تنمية معدّلات المشاركة بين أفراد المجتمع والهيئات الثّقافيّة.

– تنمية الموارد البشريّة بإيجاد فرصٍ للعمالة والتّدريب على حِرَفٍ جديدة، وتسعى إلى تنمية البيئة كمواجهة مشكلات التّلوث والجريمة.

– حماية المجتمع من المشكلات التي قد تهدّد أمنه واستقراره؛ كمشكلات البطالة، وتعاطي المخدرات.

– عقد العديد من البرامج التّدريبيّة لأفراد المجتمع والعمل على تطويرها.

ومن معوقات المجتمع المدني (العابدين، 2011م):

– ضعف العلاقة بين مؤسّسات المجتمع المدني والسّلطة، وعلاقتها بوسائل الإعلام، ومدى استخدام التّكنولوجيا الحديثة، وتسخيرها لخدمة القضايا التّوعويّة.

– ارتفاع ما يُصرف على الأعمال الإدارية والتّنظيميّة والنّفقات التّشغيليّة والرّأسماليّة أكثر ممّا يُخصّص للبرامج التّنمويّة.

– التّوزيع العشوائي لجهود وخدمات المؤسّسات التّطوّعيّة، حيث يتركّز معظمها في العاصمة ومراكز المحافظات، ممّا يؤدّي إلى حصر الفائدة على فئة معيّنة من النّاس.

– ضعف الإدارات داخل المنظّمات غير الحكوميّة؛ لأنّها تقوم بأعمال تطوّعيّة، وغياب الوعي القانوني لدى أكثر القائمين على مؤسّسات المجتمع المدني.

- زيادة عدد المؤسّسات والجمعيات ذات العمل المتشابه والمتعدّد، مع قلّة عدد المؤسّسات المتخصّصة في مجالات محدّدة؛ لتحقيق أهداف محدّدة ذات جودة أعلى ونوعيّة مميّزة.

## ثانياً: الأمن الوطني:

الأمن الوطني هو توفير درجات مقبولة من الإحساس بالطّمأنينة والأمان، بإتباع سياسات تمكّن الدّولة من خلالها الحفاظ على كيانها ضدّ أي نوع من التّهديدات؛ داخليّة كانت أو خارجيّة (محمد، 2013م).

وللأمن الوطني عدة مقوّمات أشار إليها كل من (الشقحاء، 2004م؛ ناصر وشويحات والزيوت، 2010م).

**العقيدة:** يقرّ المسلم بكلّ يقين أنّ العقيدة هي القادرة على علاج إشكاليّات النّفس والمجتمع، وهي العقيدة التي جاءت من عند الله عزّ وجل، فهو سبحانه أوجد هذا الكون وما فيه، وهو العالم بأسراره وخفاياه، وهو الذي خلق الإنسان ووهبه الحياة، وأخضع كلّ ما خلقه من الموجودات الحيّة والكونيّة، لإرادته وتدبيره، والعقيدة مصدرها الخالق عزّ وجل بما له من صفات القدرة المطلقة سبحانه.

**القيادة:** إنّ أمن المجتمع المسلم يعتمد على وجود قيادات سياسيّة وشعبيّة وفكريّة على مستوى عالٍ من الكفاءة، ويمكن تعريف القيادة بأنّها القدرة على التّأثير في الآخرين بمحض أرادتهم، وكفاءة القيادة أثرٌ يسهم في حصوله مجموعة من العوامل المترابطة؛ أهمها الالتزام بعقيدة المجتمع، وأنّ القيادة التي تؤمن بعقيدة الإسلام الصّحيحة ستكون ذات كفاءةٍ عاليةٍ، وإتقانٍ في أداء المسؤوليات، والنّجاح في بلوغ أهدافها، وذلك لأنّها ستكون مدفوعة بمميّزات تتفوّق في إثارة السّلوك الإيجابي المخلص عند الإنسان، وبأيمانها القوي بالله وبمحبته التي تتجاوز محبّة النّفس والولد والأهل والمال، وبالرّغبة الصّادقة في البذل والتّضحية في سبيل مرضاته عز وجل.

**السّياسة:** عمل يوجّه لأهداف نبيلة، فغاية العمل السّياسي حلّ مشاكل الدّولة، وحسم النّزاعات فيها، أو بينها وبين أطراف أخرى، وهذا يؤدّي في النّهاية إلى استقرار الدّولة وصلاح أحوالها، ثمّ نموّها؛ لانشغال أفرادها ومؤسّساتها بالنافع المفيد، لكنّ السّياسة يمكن أن تكون بالمقابل مناورات وأنشطة غير أخلاقيّة، وهذا يحصل عندما يتوجّه العمل السّياسي لخدمة أغراض لا تتّفق مع مفهومه الإيجابي، لخدمة المصالح الذّاتيّة لأصحاب النّفوذ في الدّولة على حساب مصالح الدّولة الحقيقيّة، أو عندما يتوجّه لإيقاع الضّرر عنوةً بالقيم والأخلاق الفاضلة الأصليّة خدمة لقيم وأخلاق دخيلة.

**الاقتصاد:** تتضّح كفاءة الاقتصاد من خلال استجابة لاحتياجات الدّولة ورغبات أفرادها، وهذا مرتبط بحسن تصريف واستغلال موارد الدّولة، وقد ذكر أهل الاختصاص أنّ لكفاءة الاقتصاد وجهين: كفاءة الإنتاج، وكفاءة التّقسيم والتّخصيص، وذكروا أنّ كفاءة الإنتاج تتحقّق عندما تستطيع الدّولة إنتاج ما تنتجه من سلع وخدمات بأقل تكلفة ممكنة في ظلّ إمكاناتها التّقنية والتّصنيعيّة، أمّا كفاءة التّقسيم والتّخصيص فتتحقّق عندما تستخدم الدّولة مواردها لإنتاج ما تحتاجه من سلع وخدمات (السرهيد، 2008م).

**الإعلام:** إعلام دولة ما يعتبر معياراً مهمًا لتقييم قوّتها وأمنها. ومؤشراً صادقًا لتحقيق تلك القوّة وذلك الأمن، والمسألة المحوريّة هنا هي سياسة الدّولة الإعلاميّة، وما يصدر عنها من نشاط ومواد، ولطالما وجدت هذه المسألة عناية أطراف متعدّدة في الدّولة، تختلف أهدافها باختلاف مهامها الأساسيّة واهتماماتها ومصالحها وميولها وتوجّهاتها، وإجمالاً يمكن القول أنّ السّياسات الإعلاميّة من جهة طبيعة أهدافها تتراوح اليوم بين محورين: محور التّرفيه التّجاري الصِّرْف، ومحور التّثقيف والتّربية البنّاءة، فإنّ أهم ضوابط السّياسة الإعلاميّة النّاجحة أن تعكس ثقافة الدّولة وقيمها الحضاريّة وتخدمها، ويمثّل هذا الضّابط الضّامن الوحيد لرضا الجماهير الدّائم وإجماعهم المؤكّد، كما يمثّل أيضًا الضّابط الذي تتحقّق به أبلغ الآثار الإيجابيّة، خصوصًا في أوقات الأزمات والشّدائد ( ناصر وشويحات والزيوت، 2010م ).

**القوى العسكريّة:** تشمل في سياق الوطن الحالي جميع مؤسّسات الدّولة ذات الطّابع العسكري من القوات المسلحة وقوات الأمن الدّاخلي؛ مهمتها الدّفاع عن الوطن، ومكتسباته ضدّ الاعتداءات الخارجيّة، وحمايته من الاضطرابات الدّاخليّة، لذا فإنّه من الطّبيعي في ضوء هذا الدّور اعتبار القوى العسكرية من المقوّمات الرّئيسيّة للأمن

الوطني الشّامل، فهي تؤثّر بحسب حالها وخصائصها على المتغيّرات المختلفة (ناصر وشويحات والزيوت، 2010م) .

أما خصائص الأمن الوطني فقد أشارت إليها (العلي، 2013م) وهي:

– الشّموليّة: أي أنّه يشمُل جميع أوجه الحياة الإنسانيّة (الطّبيعية، والاجتماعيّة، والسّياسيّة).

– النّسبيّة: يتّصف الأمن الوطني بالنّسبيّة لأنّه يعتمد بشكل رئيس على تصوّرات صنّاع القرار السّياسي حيال فهمهم لطبيعة التّهديدات التي تتعرّض لها.

– الدّيمومة: أي أنّ الأمن الوطني ثابت يحظى بالمكانة الأولى في سلّم أولويّات الدّول، ولكن هذا لا يعني الشّعور الدّائم بالأمن حيث تمرّ الدّول في فترات تشعر فيها بالأمن أكثر من الدّول الأخرى.

– التّفاعليّة: أي أنّ الأمن الوطني يتفاعل مع المتغيّرات سواء الدّاخليّة أم الخارجيّة.

– متغيّر: أنّه قابلٌ للتّغيير والتّطوير كونه يتضمّن أبعادًا مختلفة سياسيّة واقتصاديّة وعسكريّة وبيئيّة وفقاً للمستجدات.

أن الأمن الوطني الأردني يقوم على مرتكزات عدّة، وهذا ما أكده (السرهيد 2008م):

– الأمن الوطني الأردني جزءٌ من الأمن القومي العربي، يؤثّر فيه ويتأثّر به سلبًا وإيجاباً، وإنّ الأمن الاقتصادي والاجتماعي للشّعب الأردني بفئاته المختلفة، وهو ركنٌ أساسٌ من أركان أمنه الوطني، ويستلزم زيادة قدرة الوطن في الاعتماد على موارده الذّاتيّة، وتمكينه من تلبية الحاجات الأساسيّة للشّعب، والعمل على ترسيخ النّهج الدّيمقراطي بشكل أساسي، والإسهام في تقوية وحدة الشعب الأردني وحماية أمنه الوطني.

– يهدف الأمن الوطني الأردني إلى تعزيز الانتماء إلى الوطن، والعمل على رفعته وتنمية المشاركة الجماعيّة، والتّفاعل بين أفراد المجتمع ومختلف المؤسّسات الأمنيّة، وغرس الثقة والتّعاون بعيدًا عن الصّور السّلبيّة التي قد تنمّي الشّعور بالذّنب وانخفاض الرّوح المعنويّة.

– العمل على تطوير أجهزة الأمن الوطني والعناية بها، وتأهيلها للقيام بواجباتها على أكمل وجه، في إطار احترام المواطن والمحافظة على كرامته وإنسانيته وصون حريته.

## الدّراسات السّابقة

قام الباحثون بالرجوع إلى الدّراسات السّابقة المتعلّقة بموضوع البحث، وأجرى ميراحمادي ووليد ومهرين ولامب Mirahmadi, (Waleed, Mehreen & Lamb, 2016) دراسة في الباكستان هدفت إلى الكشف عن دور مؤسّسات المجتمع المدني الباكستانيّة في تمكين المجتمع من مواجهة التّطرّف، ولتحقيق هدف الدّراسة تمّ استخدام منهجيّة نوعيّة؛ من خلال تحليل ودراسة مبادرات مؤسّسات المجتمع المدني الباكستانيّة، وأعمال المجموعات التّطوّعيّة لتمكين المجتمع الباكستاني من مواجهة التّطرّف، وقد أظهرت نتائج الدّراسة: أنّ المبادرات والتّجمّعات الشّبابيّة وفرق العمل عملت خلال السّنوات العشرة الماضية على وضع التّحدّيات التي تواجه المجتمع الباكستاني أمام الحكومات، ومن ثمّ طرحت الحلول والمقترحات التي تمكّن الحكومة من تعديل برامجها لتمكين المجتمع من مواجهة العنف والتّطرّف على الصّعيدين المحلّي والدّولي.

وأجرى العابدين (2015م) دراسة هدفت إلى التّعرف على دور الأسرة ومؤسّسات المجتمع المدني في الوقاية من التّطرّف والإرهاب في الأردن، ولتحقيق هدف الدّراسة تمّ استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتمّ التّأكّد من صدقها وثباتها، وقد طبّقت على عينة قصديّة مؤلّفة من (866) تم توزيعها على ثلاثة أقاليم؛ إقليم الشّمال والوسط والجنوب، وقد أظهرت النّتائج إلى: أن تهميش الأفراد اجتماعيًّا واقتصاديًّا من أكثر الأسباب التي تساعد على انتشار ظاهرة التّطرّف والإرهاب، وأنّ مستوى كلّ من الأسرة والمؤسّسة الدّينيّة مستوى متوسّط للوقاية منه، وأن مستوى دور المسجد من المستويات المرتفعة في الوقاية من السّلوك الإجرامي.

وأجرت باتيريان ودافتيان Paturyan & Gevorgyan, (2014) دراسة هدفت إلى الكشف عن دور مؤسّسات المجتمع المدني في ثلاث جمهوريات سوفيتية سابقة في تنمية المجتمع في مرحلة ما بعد الشّيوعيّة في أرمينيا، وقد اتّبعت الدّراسة منهجية نوعيّة قامت على

تحليل أعمال الجمعيّات والمسوحات الوطنيّة في كلّ جمهورية، وإجراء المقارنات بينها، وقد خلصت الدّراسة إلى أن جمعيّات المجتمع المدني تؤثر إيجاباً في تنمية مجتمعاتها وتعزيز الانتماء، حيث كانت جورجيا الأكثر نجاحاً، تليها أذربيجان، بينما احتلت أرمينيا المرتبة الأخيرة.

وأجرى العيسى (2014م) دراسة للتّعرّف على دور أداة مؤسّسات المجتمع المدني في الإصلاح السّياسي في الأردن، ولتحقيق هدف الدّراسة تمّ استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم التأكّد من صدقها وثباتها، وقد طبّقت على عيّنة مؤلّفة من (722) عضواً من أعضاء مؤسّسات المجتمع المدني، وخلصت الدّراسة إلى وجود درجة مرتفعة من الموافقة على محور الاتجاهات نحو تطوير عمل منظمات المجتمع المدني، وأظهرت نتائج الدّراسة وجود درجة مرتفعة من الموافقة على محور الاتجاهات نحو القوانين والأنظمة التي تعزّز دور منظّمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السّياسي، وأظهرت وجود فروقٍ ذات دلالة إحصائيّة بين متوسّط الإجابات على محور الاتجاهات نحو القوانين والأنظمة التي تعزّز دور منظّمات المجتمع المدني في الإصلاح السّياسي وبين متوسّط المقياس الافتراضي.

وقام شفلوت (2014م) دراسة هدفت التّعرّف على دور الأحزاب السّياسيّة في المشاركة السّياسيّة والحراك الاجتماعي في الأردن من وجهة نظر طلاب الجامعات الأردنيّة، ولتحقيق هدف الدّراسة تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتمّ التّأكّد من صدقها وثباتها، وطبّقت على عيّنة مؤلّفة من (803) باحثًا تم اختيارهم بطريقة قصديّة، وقد خلصت الدّراسة إلى النتائج الآتية: وإنّ الخطوات التي اتّخذها الأردن نحو الإصلاحات السّياسيّة والتّحوّل الدّيمقراطي لم تكن كافية لتحويل الأردن إلى دولة ديمقراطيّة، وإنّ دور الأحزاب في المشاركة السّياسيّة والحراكات الاجتماعيّة ما يزال ضعيفًا، وأكثر المجالات التي تشارك فيها الأحزاب السّياسيّة هي الانتخابات النّيابيّة والمسيرات والاجتماعات العامّة والمهرجانات، وأشارت الدّراسة إلى وجود العديد من المعوّقات منها ما يعود للحكومة وأخرى للأحزاب نفسها من حيث غياب الدّيمقراطيّة في إجراءاتها.

وأجرى الرفدي (2013م) دراسة هدفت إلى التّعرّف على دور منظّمات المجتمع المدني في محاربة الفساد في الأردن من وجهة نظر قادة الرّأي، ولتحقيق هدف الدّراسة، تمّ بناء استبانة، وتمّ التّأكّد من صدقها وثباتها، وقد طبّقت على عيّنة مؤلّفة من (208) أفرادٍ، وخلصت الدّراسة إلى: أنّ دور منظّمات المجتمع المدني ما زال ضعيفًا في مجال محاربة الفساد، ويعاني بعضها من أشكال مختلفة من الفساد الإداري والمالي، مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة تعود إلى متغيّرات الدّراسة المستقلة كالجنس والدّخل ومكان السكن في تقديرهم لدور منظّمات المجتمع المدني في محاربة الفساد حيث اتّفق غالبية أفراد العيّنة على تدنّي فاعليّة منظّمات المجتمع المدني في محاربة الفساد.

وأجرت هسيو (Hsu, 2012) دراسة هدفت إلى الكشف عن دور مؤسّسات المجتمع المدني غير الحكوميّة، الخاصّة بالمهاجرين في بناء المجتمع في الصّين وشنغهاي، اتّبعت الدّراسة منهجيّة نوعيّة من خلال تحليل أعمال (18) مؤسّسة غير حكوميّة عملت بين العامين (2006م – 2007م) وإجراء مقابلات فردية مع مديري الجمعيّات، وقد أظهرت النّتائج أنّ المؤسّسات هذه ما زالت تمارس دورًا متدنّيًا في بناء المجتمع في الصّين وشنغهاي بسبب حداثتها، وبسبب عدم قدرتها على عكس صورة واقعيّة للمجتمع المدني، إضافة إلى وجود معيقات حكوميّة تعيق عملها تتمثّل في الرّوتين الإداري والتّشريعات المعيقة لعملها وجهودها في بناء المجتمع المدني.

وقام توور (Toure, 2002) بدراسة هدفت إلى التّعرف على دور مؤسّسات المجتمع المدني في تحقيق الأمن وبناء السّلام في ليبيريا، ولتحقيق هدف الدّراسة تمّ إجراء دراسة حالة بدأت منذ عام 1997م حيث أطلقت مبادرة السّلام لتوقف الحرب الأهلية، وتم اعتماد تقارير مشروع المجتمع المدني في الفترة من عام (1998م– 1999م)، وتحليل تقارير الأمم المتحدة لغاية عام 2001م، وقد خلصت الدّراسة إلى أنّ دور مؤسّسات المجتمع المدني ما زال متوسّطًا رغم أنّها تساهم في حلّ الصّراعات الشّخصيّة وتدريب المواطنين، وما زالت مؤسّسات المجتمع المدني تواجه مشكلات في بناء السلام، بسبب قلّة التّمويل، ومركزيّة القرار الدّيمقراطي، والحاجة إلى تدريب وتأهيل موظفيها والمنتسبين لها.

**التّعليق على الدّراسات السّابقة:**

تباينت الدّراسات في تناولها لموضوع دور مؤسّسات المجتمع المدني في تحقيق الأمن، وأنّ معظم هذه الدّراسات اعتمدت الاستبانة كأداة للدّراسة، وبعضها اعتمد المنهج النّوعي، وأنّ معظم هذه الدّراسات طبّقت على عيّنات من أفراد مؤسّسات المجتمع المدني.

أمّا الدّراسة الحاليّة فبحثت في معرفة دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في مدينة إربد، وطبّقت على أعضاء الهيئة الإدارية والأعضاء المنتسبين للمؤسّسات المجتمع المدني (الأحزاب السّياسيّة، الهيئات الثقافية، نقابة المعلمين)، وتعتبر هذه الدّراسة هي الأولى في تناولها لهذا الموضوع من وجهة نظر الباحثين.

**الطّريقة والإجراءات:**

**منهج الدّراسة:** تمّ استخدام المنهج الوصفي بهدف التّعرف إلى دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن.

**مجتمع الدّراسة:** تكون مجتمع الدّراسة من (169) عضوَ هيئة إداريّة موزّعين على (3) مؤسّسات؛ وهي الأحزاب السّياسيّة والهيئات الثقافية ونقابة المعلمين، وقطاع المواطنين ممّن هم منتسبون لهذه المؤسّسات، أي يشكّلون (الهيئة العامّة) والبالغ عددهم (3819) شخصًا.

**عيّنة الدّراسة:** تكوّنت عيّنة الدّراسة من (341) عضواً من أعضاء مؤسّسات المجتمع المدني في الأردن، تمّ اختيارهم بالطريقة عشوائية طبقيّة لتمثيل مجتمع الدّراسة المكوّن من ثلاث مؤسّسات، حيث تمّ توزيع (350) استبانه منها (70) استبانه بنسبة (41%) من مجتمع الدّراسة من الهيئات الإداريّة، ومنها (280) استبانه بنسبة (7.33%) من مجتمع الهيئة العامّة، وتمّ استرداد (341) استبانه صالحة للتّحليل الإحصائي بنسبة استرداد (97.4%)، وجدول (1) يوضح ذلك.

**الجدول (1)** *توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير: نوع المؤسسة، المسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي*

| المتغير | المستوى/الفئة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| نوع المؤسسة | الأحزاب السياسية | 140 | 41.1 |
| | نقابة المعلمين | 36 | 10.6 |
| | الهيئات الثقافية | 165 | 48.4 |
| | المجموع | **341** | **100.0** |
| المسمى الوظيفي | عضو هيئة إدارية | 63 | 18.5 |
| | عضو هيئة عامة | 278 | 81.5 |
| | المجموع | **341** | **100.0** |
| المؤهل العلمي | دكتوراه | 33 | 9.7 |
| | ماجستير | 45 | 13.2 |
| | بكالوريوس | 146 | 42.8 |
| | دون ذلك | 117 | 34.3 |
| | المجموع | **341** | **100.0** |

أداة الدّراسة: قام الباحثون ببناء استبانه لجمع البيانات بهدف قياس دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني، وتكوّنت بصورتها النّهائية من جزأين؛ اشتمل الجزء الأوّل على المتغيّرات الشّخصيّة لأفراد عيّنة الدّراسة (نوع المؤسّسة، المسمّى الوظيفي، المؤهّل العلمي)، أمّا الجزء الثاني فاشتمل على ستّة مجالات (الدّيني وتضمّن (6) فقرات، والسّياسي (8) فقرات، والاجتماعي (15) فقرة، والاقتصادي (11) فقرة، والثّقافي (12) فقرة، والانتماء الوطني (12) فقرة).

صدق الأداة: بغرض التّأكّد من صدق أداة الدّراسة تمَّ عرضها على (10) محكّمين من ذوي الخبرة والكفاءة في الدّراسات الاجتماعيّة والقياس والتّقويم، للحكم على درجة مناسبة الصّياغة اللّغويّة للفقرات، ومدى انتماء الفقرة للمجال الذي تنتمي إليه وللأداة ككل، وفي ضوء اقتراحاتهم وملحوظاتهم، تمّ تعديل صياغة (5) فقرات، وحذف (12) فقرة، وإضافة (3) فقرات، وذلك بما يتلاءم مع أهداف الدّراسة، وبذلك أصبحت أداة الدّراسة تتكون من (66) فقرة.

وبهدف استخراج مؤشّرات الصّدق لجميع فقرات الاستبانة، تمَّ تطبيقها على عيّنة استطلاعيّة مكوّنة من (30) فرداً من مجتمع الدّراسة، ومن خارج عيّنتها، وتمَّ حساب معاملات الارتباط بين كلّ فقرة والمجال الذي تنتمي إليه والأداة ككل، وجدول (2) يوضّح ذلك.

الجدول (2) معاملات الارتباط المُصحح* لارتباط كل فقرة من فقرات أداة دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن بالأداة ككل

| لرقم | معاملات الارتباط المُصحح لارتباط الفقرة بـ | | الرقم | معاملات الارتباط المُصحح لارتباط الفقرة بـ | | الرقم | معاملات الارتباط المُصحح لارتباط الفقرة بـ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | بالمجال | بالأداة ككل | | بالمجال | بالأداة ككل | | بالمجال | بالأداة ككل |
| 1 | .57 | .42 | 23 | .50 | .51 | 45 | .64 | .62 |
| 2 | .65 | .41 | 24 | .45 | .41 | 46 | .63 | .60 |
| 3 | .35 | .31 | 25 | .63 | .56 | 47 | .48 | .49 |
| 4 | .27 | .52 | 26 | .58 | .62 | 48 | .51 | .57 |
| 5 | .55 | .35 | 27 | .48 | .53 | 49 | .53 | .49 |
| 6 | .56 | .48 | 28 | .65 | .67 | 50 | .76 | .70 |
| 7 | .44 | .56 | 29 | .60 | .61 | 51 | .56 | .63 |
| 8 | .47 | .46 | 30 | .71 | .68 | 52 | .66 | .71 |
| 9 | .49 | .50 | 31 | .71 | .78 | 53 | .67 | .69 |
| 10 | .41 | .45 | 32 | .30 | .32 | 54 | .45 | .45 |
| 11 | .67 | .56 | 33 | .47 | .43 | 55 | .49 | .50 |
| 12 | .52 | .54 | 34 | .38 | .37 | 56 | .59 | .66 |
| 13 | .34 | .40 | 35 | .56 | .54 | 57 | .72 | .58 |
| 14 | .57 | .68 | 36 | .59 | .62 | 58 | .65 | .57 |
| 15 | .60 | .63 | 37 | .46 | .50 | 59 | .48 | .50 |
| 16 | .73 | .69 | 38 | .52 | .53 | 60 | .58 | .61 |
| 17 | .48 | .49 | 39 | .52 | .55 | 61 | .64 | .56 |
| 18 | .46 | .49 | 40 | .65 | .67 | 62 | .63 | .61 |
| 19 | .52 | .55 | 41 | .61 | .64 | 63 | .50 | .51 |
| 20 | .65 | .62 | 42 | .61 | .56 | 64 | .36 | .38 |
| 21 | .56 | .57 | 43 | .75 | .73 | 65 | .58 | .51 |
| 22 | .66 | .66 | 44 | .52 | .54 | 66 | .55 | .48 |

*يُفضل ألا تقل قيمته عن (0.20)

يظهر من جدول (2) أنَّ معاملات الارتباط المصحّحة لارتباط الفقرة بالمجال تراوحت بين (27–76)، ومعاملات الارتباط المصحّحة لارتباط الفقرة بالارتباط ككل تراوحت بين (31–78)، وجميعها دالّة وأكبر من 20% وهي معاملات مقبولة لأغراض تطبيق الدّراسة.

ثبات الأداة:

بغرض التأكّد من ثبات أداة الدّراسة، تمَّ تطبيق الاستبانة مرتين، بفارق زمني أسبوعين على العيّنة الاستطلاعيّة نفسها، وحساب معامل ارتباط بيرسون بين التّطبيقين لاستخراج ثبات الإعادة، كما تمَّ تطبيق معادلة ثبات الأداة (كرونباخ ألفا) على جميعها وعلى الأداة ككل، وجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3) معاملات ثبات الاتساق الدّاخلي (كرونباخ ألفا) ومعاملات ثبات الإعادة لكل مجال من مجالات دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن وللأداة ككل

| رقم المجال | المجال | عدد الفقرات | معاملات ثبات الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) | معاملات ثبات الإعادة (بيرسون) |
|---|---|---|---|---|
| 1 | **الدّيني** | 6 | 0.75 | 0.71 |
| 2 | **السّياسي** | 8 | 0.78 | 0.70 |
| 3 | **الاجتماعي** | 15 | 0.89 | 0.82 |
| 4 | **الاقتصادي** | 11 | 0.85 | 0.77 |
| 5 | **الثّقافي** | 14 | 0.90 | 0.83 |
| **6** | **الانتماء الوطني** | 12 | 0.87 | 0.79 |
| | **الأداة ككل** | **66** | **0.97** | **0.84** |

يظهر من الجدول (3) أنّ معاملات كرونباخ ألفا لمجالات الدّراسة تراوحت بين (0.75–0.90)، وبلغ معامل كرونباخ ألفا للأداة ككل (0.97)، وجميع معاملات الثّبات مرتفعة ومقبولة لأغراض تطبيق الدّراسة، حيث يعتبر معامل الثّبات (كرونباخ ألفا) مقبولاً إذا زاد عن (0.70). كما تراوحت معاملات ثبات الإعادة لمجالات الدّراسة بين (0.70–0.83)، وبلغ معامل ثبات الإعادة للأداة ككل (0.84)، وهي معاملات مرتفعة ومقبولة لأغراض تطبيق الدّراسة، حيث يعتبر معامل ثبات الإعادة مقبولاً إذا زاد عن (0.70).

**تصحيح أداة الدّراسة:**

تكوّنت الأداة من (66) فقرة موزّعة على ستّة مجالات (الدّيني، والسّياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثّقافي، والانتماء الوطني)، حيث استخدم الباحثون مقياس ليكرت للتدريج الرّباعي بهدف قياس آراء أفراد عيّنة الدّراسة، وتمَّ إعطاء كبيرة جداً (4)، وكبيرة (3)، ومتوسطة (2)، وضعيفة (1). ولتحديد مستوى دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن لأفراد عيّنة الدّراسة، وكذلك

لكلّ مجال من مجالات الأداة، تمَّ استخدام المعيار الإحصائي الآتي – بناءً على المتوسّطات الحسابيّة–والمبيّن في الجدول (4).

**جدول (4)** *المعيار الإحصائي لتحديد مستوى دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن لأفراد عيّنة الدّراسة وكذلك لكل مجال من مجالات الأداة*

| المتوسط الحسابي | المستوى |
|---|---|
| من 1.00 – أقل من 2.00 | متدني |
| من 2.00 – أقل من 3.00 | متوسط |
| من 3.00 – 4.00 | عالي |

**متغيّرات الدّراسة:**

أ) المتغيّرات المستقلّة،

- **نوع المؤسّسة:** وله ثلاث فئات: (الأحزاب السّياسية، نقابة المعلمين، الهيئات الثّقافيّة).
- **المسمّى الوظيفي:** وله فئتان: (عضو هيئة إداريّة، عضو هيئة عامّة).
- **المؤهّل العلمي:** وله أربعة مستويات: (دكتوراه، ماجستير، بكالوريوس، دون ذلك).

ب) المتغيّرات التّابعة:

- **درجة مساهمة مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني.**

**المعالجة الإحصائيّة:** للإجابة عن أسئلة الدّراسة تمَّ استخدام المعالجات الإحصائيّة التّالية من خلال برنامج الرّزم الإحصائيّة (SPSS):

- التّكرارات والنّسب المئويّة لمتغيرات أفراد عيّنة الدّراسة.
- المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عيّنة الدّراسة عن جميع مجالات الإستبانة.
- تمّ استخراج المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لجميع مجالات الدّراسة والكلي تبعاً للمتغيّرات (نوع المؤسّسة، المسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي)، وتطبيق تحليل التّباين الأحادي (ONE – WAY ANOVA) للكشف عن الفروق في دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن، والأداة ككل تُعزى لكلّ متغيّر من (نوع المؤسّسة، المؤهّل العلمي).
- وتطبيق اختبار "T" للعيّنات المستقلّة ( INDEPENDENT– SAMPLE T. TEST) .

## نتائج الدّراسة ومناقشتها

النّتائج المُتعلقة بالسّؤال الأوّل الذي نصّ على: "ما درجة مساهمة مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن؟".

للإجابة عن هذا السّؤال؛ حُسبت المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات أفراد عيّنة الدّراسة على فقرات كلّ مجال من مجالات أداة الدّراسة المتعلّقة بدور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن وعليها ككل، والجدول (5) يبين ذلك.

**جدول (5)** *المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات أفراد عيّنة الدّراسة على فقرات كل مجال من مجالات أداة الدّراسة المتعلّقة بدور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن وعليها ككل مرتبة تنازلياً حسب المتوسّطات الحسابيّة*

| رقم المجال | المجال | المتوسّط الحسابي* | الانحراف المعياري | الرّتبة | المستوى |
|---|---|---|---|---|---|
| 6 | **الانتماء الوطني** | 3.41 | .55 | 1 | عالي |
| 2 | **السّياسي** | 3.36 | .57 | 2 | عالي |
| 3 | **الاجتماعي** | 3.32 | .56 | 3 | عالي |
| 5 | **الثّقافي** | 3.29 | .59 | 4 | عالي |
| 1 | **الدّيني** | 3.22 | .64 | 5 | عالي |
| 4 | **الاقتصادي** | 3.07 | .69 | 6 | عالي |
| | **فقرات الأداة ككل** | **3.28** | **.51** | | **عالي** |

*** الدرجة الدنيا (1) والدرجة العليا (4)**

يُلاحظ من الجدول (5) أنّ مستوى دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن (جاء عالياً) بمتوسّط

حسابي (3.28). حيث جاء المجال السّادس (الانتماء الوطني) في المرتبة الأولى بمتوسّط حسابي (3.41) بمستوى (عالٍ)، تلاه في المرتبة الثّانية المجال الثّاني (السّياسي) بمتوسّط حسابي (3.36) بمستوى (عالٍ)، في حين جاء المجال الرّابع (الاقتصادي) في المرتبة الأخيرة بمتوسّط حسابي (3.07) بمستوى (عالٍ). كما يُلاحظ من الجدول (5) أنّ جميع المجالات جاءت بمستوى (عالٍ) وهي على التّرتيب (الانتماء الوطني، السّياسي، الاجتماعي، الثّقافي، الدّيني، الاقتصادي).

ويعزى ذلك إلى الدور المهم والمطبّق على أرض الواقع لمؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الأمن الشامل في المجتمع الأردني وتعزيزه من خلال الأنشطة والخدمات والأعمال التطوعية التي تقدمها هذه المؤسسات لجميع شرائح المجتمع وفي مختلف المجالات، وجاء المجال الوطني بالمرتبة الأولى نظراً لأهمية تعزيز روح انتماء المواطن لوطنه، وتعريفه بهوية الوطنية والاعتزاز بها واستعداده للدفاع عن وطنه من أي خطر يحيط به، ممّا يساهم في تعزيز أمن وسلامة وتنمية الوطن والمجتمع، حيث أنَّ من أبرز أهداف تلك المؤسّسات هو تعزيز قيم المواطنة والحفاظ على ممتلكات الوطن وتنمية الحس الوطني، كما أنَّ التشريعات واللوائح المعمول بها لإتاحة الفرصة لهذه الهيئات العمل داخل الأردن تركز على الهوية الوطنية وتنمية المواطنة، لذلك برز المجال الوطني في أولويات هذه الهيئات.

ويُعزى السّبب في ارتفاع المتوسّطات الحسابيّة في جميع المجالات الدّراسيّة؛ هو الإدراك والوعي من قبل العاملين في تلك المؤسّسات للأدوار التي يقومون بها في سبيل ترسيخ الأمن الوطني الشّامل. فقد قامت تلك المؤسّسات بالعديد من الأدوار في مجالات الرّفاهة الاجتماعيّة؛ مثل التّعليم والصّحّة ومواجهة الفقر والبطالة وغيره. وقد بدأت الحكومات بشكلٍ تدريجي بإسناد جزء من مشروعاتها لتلك المؤسّسات، وبدأت ببناء شراكة مع الحكومة يتجاوز مجرّد تقديم الخدمات إلى فاعل أساسي ومحوري في عمليّة صنع السّياسات وتنفيذها وتقويمها، نتيجة الأعباء التي باتت الحكومة الأردنيّة تتحمّلها وخاصّة الاقتصاديّة، وضعف أدائها في الجوانب الثّقافيّة والاجتماعيّة.

فارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتّضخّم والمديونيّة الخارجيّة، وتراجع مستوى الخدمات مثل الغذاء والصّحّة والتّعليم والمواصلات، وانتشار الفساد، وعجز الخطط السّياسية والدّيمقراطيّة والاجتماعيّة، كلّها جاءت لتخدم بقوّة مجالات الدّراسة وتقوّي أدوار منظّمات المجتمع المدني. واستجابة لتزايد الطّلب على الخدمات التي تقدّمها تلك المؤسّسات ونتيجة للتّغيّرات السّياسية والاقتصاديّة التي طرأت على المجتمع الأردني والعربي عمومًا أصبح الطّريق ممهّدًا لنشاطاتها، وقد ساهمت مؤسّسات المجتمع المدني في التّنمية الاجتماعيّة والسّياسية من خلال الخدمات التي تقدّمها للمستفيدين، وتشمل خدمات إرشاديّة ومعونات ماليّة وتعليميّة والمشاركة في حلّ المشكلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة. ومن مساهمات المؤسّسات المجتمع المدني للمواطنين تحقيق الأمن الوطني الشّامل، فالشّعور بالأمن والأمان من أهمّ القضايا التي تهمّ المواطن الأردني، وتوفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشّعور بالانتماء والولاء لهم، فإنّه لا معنى للتّقدّم في الجانب الاقتصادي والثّقافي والتّربوي دون وجود الأمن، ومقولة الأمن الوطني مسؤوليّة الجميع مقولة صحيحة وصادقة في كلّ أبعادها، وممّا يعطي هذا المجال أهميّة هو تداعيات تأثير عدم الاستقرار في منطقة الشّرق الأوسط والمحيط العربي.

كما قام الباحثون بحساب المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات أفراد عيّنة الدّراسة على فقرات كلّ مجال من مجالات أداة دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن ككل، وفيما يلي توضيح لذلك:

**أ) فقرات المجال الأول (الدّيني):**

**جدول (6)** المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات أفراد عيّنة الدّراسة على فقرات المجال الأول (الدّيني) وعليها ككل، مرتّبة تنازلياً حسب المتوسّطات الحسابيّة

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري | الرتبة | المستوى |
|---|---|---|---|---|---|
| 3 | تؤمن المؤسّسة بالوحدة الوطنيّة باعتبارها ضرورة حتميّة للتّقدّم تطبيقًا للتّعاليم الشّرعيّة. | 3.43 | .78 | 1 | عالي |
| 4 | تشجّع المؤسّسة فكرة أنّ المجتمعات | 3.40 | .79 | 2 | عالي |

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري | الرتبة | المستوى |
|---|---|---|---|---|---|
| | الإنسانيّة كلّها جاءت من نسل واحد وهو آدم علية السّلام. | | | | |
| 6 | تعمل المؤسّسة على تعزيز مبدأ الابتعاد عن المخالفات للسّلوكات القيمية الإسلاميّة لدى أعضائها. | 3.24 | .82 | 3 | عالي |
| 5 | تقدّر المؤسّسة دور المؤسّسات الدّينيّة في ترسيخ الأمن الوطني. | 3.19 | .89 | 4 | عالي |
| 2 | تتقيّد المؤسّسة بالقيم الدّينيّة التي تدعم الانتماء وتحثّ على العمل به. | 3.12 | .86 | 5 | عالي |
| 1 | تشارك المؤسّسة بالمناسبات الدّينيّة من أجل ترسيخ مبادئ العقيدة الإسلاميّة. | 2.94 | .95 | 6 | متوسط |
| | **فقرات المجال ككل** | **3.22** | **.64** | | **عالي** |

*** الدّرجة الدنيا (1) والدرجة العليا (4)**

يُلاحظ من الجدول (6) أنّ مستوى دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني (الدّيني) في الأردن (عالياً) بمتوسّط حسابي (3.22). حيث جاءت الفقرة رقم (3) ونصّت على " تؤمن المؤسّسة بالوحدة الوطنيّة باعتبارها ضرورة حتميّة للتّقدّم تطبيقًا للتّعاليم الشّرعية" في المرتبة الأولى بمتوسّط حسابي (3.43) بمستوى (عالٍ)، في حين جاءت الفقرة رقم (1) ونصّت على " تشارك المؤسّسة بالمناسبات الدّينيّة من أجل ترسيخ مبادئ العقيدة الإسلاميّة" في المرتبة الأخيرة بمتوسّط حسابي (2.94) بمستوى (متوسط). كما يُلاحظ من الجدول (6) أنّ جميع فقرات المجال الأول (الدّيني) جاءت بمستوى (عالٍ) ما عدا فقرة رقم (1) التي جاءت بمستوى (متوسط). ويُعزى ذلك إلى تبنّي مؤسّسات المجتمع المدني في الأردن لمبادئ تعزيز الوحدة بين المواطنين على اختلاف الشّرائع، ودورها في مواجهة التّطرّف الدّيني، كما تشجّع مؤسّسات المجتمع المدني على الالتزام بقيم الإسلام والابتعاد عن المخالفات للقيم. وبيّنت دراسة زين العابدين (2015م) أنّ مستوى دور المسجد من المستويات المرتفعة في الوقاية من السّلوك الإجرامي.

**ب) فقرات المجال الثّاني (السّياسي):**

**جدول (7)** *المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات أفراد عيّنة الدّراسة على فقرات المجال الثاني (السّياسي) وعليها ككل، مرتبة تنازلياً حسب المتوسّطات الحسابيّة*

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري | الرتبة | المستوى |
|---|---|---|---|---|---|
| 13 | تحرص المؤسّسة على أن يكون الاختلاف بالرّأي بطريقة مسؤولة وبنّاءة بعيدة عن التّطرّف والعنف. | 3.48 | .68 | 1 | عالي |
| 10 | تعمل المؤسّسة على تحقيق الولاء للنّظام السّياسي وأجهزة الدّولة الدّاعمة للأمن الوطني. | 3.44 | .73 | 2 | عالي |
| 8 | تشارك المؤسّسة في إصلاح المجتمع بالطّرق السّلميّة. | 3.43 | .71 | 3 | عالي |
| 14 | تسعى المؤسّسة إلى ممارسة الأسلوب الدّيمقراطي في الحوار. | 3.43 | .75 | 3 | عالي |
| 11 | تمتلك المؤسّسة | 3.31 | .78 | 5 | عالي |

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري | الرتبة | المستوى |
|---|---|---|---|---|---|
| | المعرفة الكافية بالقوانين وتمكّن العاملين من الالتزام بها. | | | | |
| 12 | تسعى المؤسّسة إلى مشاركة سياسيّة فاعلة في المسيرة الدّيمقراطيّة. | 3.30 | .86 | 6 | عالي |
| 9 | تساهم المؤسّسة في دعم فكرة السّلام لتحسين الفهم والاحترام بين الثّقافات المتنوّعة. | 3.25 | .83 | 7 | عالي |
| 7 | تعمل المؤسّسة على نشر الوعي السّياسي والإيمان بالتّعدديّة السّياسيّة. | 3.24 | .87 | 9 | عالي |
| | **فقرات المجال ككل** | **3.36** | **.57** | | **عالي** |

*** الدرجة الدنيا (1) والدرجة العليا (4)**

يُلاحظ من الجدول (7) أنّ مستوى دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني (السّياسي) في الأردن (عالياً) بمتوسّط حسابي (3.36). حيث جاءت الفقرة رقم (13) ونصّت على " تحرص المؤسّسة على أن يكون الاختلاف بالرّأي بطريقة مسؤولة وبنّاءة بعيدة عن التّطرّف والعنف "في المرتبة الأولى بمتوسّط حسابي (3.48) بمستوى (عالٍ)، في حين جاءت الفقرة رقم (7) ونصّت على " تعمل المؤسّسة على نشر الوعي السّياسي والإيمان بالتّعدديّة السّياسية" في المرتبة الأخيرة بمتوسّط حسابي (3.24) بمستوى (عالٍ). كما يُلاحظ من الجدول (9) أنّ جميع فقرات المجال الثاني (السّياسي) جاءت بمستوى (عالٍ).

ويعود ذلك إلى الدّور الفعّال لمؤسّسات المجتمع المدني في دعم عملية المشاركة السّياسية، والانخراط في حوار سياسي ديمقراطي بنّاء وتفاعلي حول القضايا والتّحديات الرّاهنة التي تؤثّر على الأردن والمنطقة، بما يتماشى مع سياسات ومصلحة الدّولة وأنظمتها، وبحكم عمل هذه المؤسّسات على أرض الواقع فيمكنها تقديم المعلومات لصانعي القرار في الدّولة لصياغة سياسات تحاكي الواقع وتلبي احتياجات المجتمع. واتّفقت هذه النّتيجة مع نتيجة دراسة العيسى (2014م) التي أظهرت وجود درجة مرتفعة للاتّجاهات نحو القوانين والأنظمة التي تعزّز دور منظّمات المجتمع المدني في عمليّة الإصلاح السّياسي. بينما أشارت دراسة شفلوت (2014م) على أنَّ دور الأحزاب في المشاركة السّياسيّة والحراكات الاجتماعية في الأردن ما زال ضعيفًا، وإنَّ أكثر المجالات التي تشارك فيها الأحزاب السّياسيّة هي الانتخابات النّيابيّة والمسيرات والاجتماعات العامّة والمهرجانات، وبيَّنت نتائج دراسة الرفدي (2013م) أنَّ دور منظّمات المجتمع المدني في الأردن ما زال ضعيفًا في مجال محاربة الفساد.

ويُعزى ذلك أيضًا لأهميّته في نشر الوعي ودعم الثّقافة السّياسيّة من خلال الأحزاب لغرس القيم السّياسيّة في نفوس الأفراد، فالتّنشئة السّياسيّة لا تتعدّى أن تكون قدرة المجتمع على نقل ثقافته وقيمه السّياسيّة من جيل إلى جيل آخر عبر المؤسّسات المختلفة الموجودة داخله، بيد أنّ التّنشئة لا تقتصر على نقل الثّقافة فقط، ولكنّها تتضمّن عمليّة اكتساب الثّقافة والقيم، وتتضمّن أيضًا عمليّة التّنشئة عملية إحلال القيم الجديدة محلّ القديمة؛ لتساعد في التّنمية والإصلاح، وممارسة الأسلوب الدّيمقراطي في الحوار ونبذ التّطرّف والعنف، والإيمان بالتّعدّديّة، كلّ ذلك من خلال النّشاطات وإقامة المهرجانات والنّدوات.

### ت) فقرات المجال الثّالث (الاجتماعي):

**جدول (8)** *المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات أفراد عيّنة الدّراسة على فقرات المجال الثّالث (الاجتماعي) وعليها ككل، مرتبة تنازلياً حسب المتوسّطات الحسابيّة*

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري | الرتبة | المستوى |
|---|---|---|---|---|---|
| 29 | تعمل المؤسّسة على محاربة الأعمال الإرهابيّة في المجتمع. | 3.51 | .73 | 1 | متوسط |

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري | الرتبة | المستوى |
|---|---|---|---|---|---|
| 18 | تحرص المؤسّسة على احترم كرامة الإنسان. | 3.47 | .75 | 2 | عالي |
| 28 | تسعى المؤسّسة إلى أن تكون مؤثّرًا إيجابيًّا في الآخرين. | 3.43 | .71 | 3 | متوسط |
| 19 | تساعد النّشاطات التي تقدّمها المؤسّسة على تقدير قيمة الإنسان وحبّه لأخيه الإنسان. | 3.40 | .77 | 4 | عالي |
| 24 | تحارب المؤسّسة التّعصّب بين أفراد المجتمع. | 3.40 | .77 | 5 | عالي |
| 20 | تتعامل المؤسّسة مع الآخرين بموضوعيّة. | 3.38 | .75 | 6 | عالي |
| 27 | تحرص المؤسّسة على استقطاب الأعضاء الذين لهم انتماءات وولاءات نحو الوطن. | 3.38 | .76 | 6 | عالي |
| 22 | تعزّز المؤسّسة روح التّآلف الاجتماعي والتّعاون بين أفراد المجتمع. | 3.36 | .76 | 8 | عالي |
| 21 | تساهم النّشاطات التي تقدّمها المؤسّسة في تعزيز المشاركة الاجتماعيّة. | 3.35 | .74 | 9 | عالي |
| 23 | تنمّي المؤسّسة القدرة على التّفاعل مع الآخرين من خلال الحوار البنّاء. | 3.32 | .77 | 10 | عالي |
| 26 | تساهم المؤسّسة بتنمية قدرة الفرد على الالتزام بالعادات والقيم والتقاليد الإيجابيّة. | 3.28 | .78 | 11 | عالي |
| 16 | تساهم المؤسّسة في الأعمال التّطوّعيّة والخيرية الوطنيّة. | 3.25 | .81 | 12 | عالي |
| 15 | تعمل المؤسّسة على تنمية الوعي والسّلوك البيئي لدى المواطنين. | 3.19 | .83 | 13 | عالي |
| 25 | تشارك المؤسّسة بفاعليّة في قضايا المجتمعيّة. | 3.19 | .80 | 13 | عالي |
| 17 | تعمل المؤسّسة على حلّ مشكلات المواطنين | 2.94 | .92 | 15 | متوسط |
| | **فقرات المجال ككل** | **3.32** | **.56** | | **عالي** |

*** الدرجة الدنيا (1) والدرجة العليا (4)**

يُلاحظ من الجدول (8) أنّ مستوى دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني **(الاجتماعي)** في الأردن (عالياً) بمتوسّط حسابي (3.32). حيث جاءت الفقرة رقم (29) ونصّت على " تعمل المؤسّسة على محاربة الأعمال الإرهابيّة في المجتمع "في المرتبة الأولى بمتوسّط حسابي (3.51) بمستوى (عالٍ)، في حين جاءت الفقرة رقم (17) ونصّت على " تعمل المؤسّسة على حلّ مشكلات المواطنين "في المرتبة الأخيرة بمتوسّط حسابي (2.94) بمستوى (متوسط). كما يُلاحظ من الجدول (10) أنّ (14) فقرة جاءت بمستوى (عالياً) وفقرة واحدة جاءت بمستوى (متوسط).

ويُعزى ذلك إلى الوظائف الاجتماعيّة والتّنمويّة الكبيرة التي تقوم بها مؤسّسات المجتمع المدني، والتي تشجّع أفراد المجتمع بمختلف شرائحه على المشاركة الفاعلة في صنع قرارات التّنمية في الوطن،

والمشاركة في حلّ قضاياه من خلال الحوار البنّاء، وتنفيذ برامج تنمية مكمِّلة وداعمة للعمل الحكومي، خاصّة في المناطق التي يقلّ فيها تواجد المؤسّسات الحكوميّة، بالإضافة إلى دورها في الإسهام في غرس القيم والمبادئ في نفوس الأفراد؛ مثل قيم الانتماء والتّعاون والمواطنة، ومساعدتها للأفراد في التّعبير عن آرائهم ومطالبهم بطرق منظّمة وسليمة، وممارسة متطلّباتهم واهتماماتهم بصرف النّظر عن الفوارق الدّينيّة أو العرقيّة أو اللّغويّة بينهم، كما تساهم مؤسّسات المجتمع المدني في تنفيذ برامج التّأهيل والتّدريب والرّعاية الاجتماعيّة لأفراد المجتمع. واتّفقت هذه النّتيجة مع دراسة باتوريان وجيفورقان (Paturyan & Gevorgyan, 2014) التي أظهرت أنَّ جمعيات المجتمع المدني في ثلاث جمهوريات سوفيتيّة سابقة تؤثّر إيجاباً في تنمية مجتمعاتها وتعزيز الانتماء. واختلفت مع نتائج دراسة هسيو (Hsu, 2012) التي أظهرت أنَّ مؤسّسات المجتمع المدني غير الحكوميّة الخاصّة بالمهاجرين في الصّين مازالت تمارس دورًا متدنيًّا في بناء المجتمع بسبب حداثتها وعدم قدرتها على عكس صورة واقعيّة للمجتمع المدني، إضافة إلى المعيقات الحكوميّة لعملها.

ويُعزى ذلك إلى أنّ مؤسّسات المجتمع المدني تتوسّط العلاقة بين هذه المؤسّسات والمجتمع؛ لتقوم بأدوار خلاّقة متنوّعة سواء كانت هذه الأدوار قياديّة أم داعمة للمسيرة بوسائلها السّلميّة، ويُبنى ذلك وفق تنظيم قانوني يدعم النّظام الدّيمقراطي ويحميه، وفي مثل هذه الأجواء تنشط التّنمية والاستثمار وروح الخلق والإبداع، كذلك فإنّ مؤسّسات المجتمع المدني تحرص على احترام كرامة الإنسان، وتعزّز روح التّآلف الاجتماعي، وتحترم العادات الاجتماعيّة والأعراف، والحثّ على قيم التّراضي والتّسامح، وبثّ روح التّآلف بين النّاس لبناء المجتمع المتآخي والأمن. وتقوم على حصن الفرد من الاضطرابات العنيفة المجتمعيّة.

**ث) فقرات المجال الرابع (الاقتصادي):**

**جدول (9)** *المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات أفراد عيّنة الدّراسة على فقرات المجال الرابع (الاقتصادي) وعليها ككل، مرتبة تنازلياً حسب المتوسّطات الحسابيّة*

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري | الرتبة | المستوى |
|---|---|---|---|---|---|
| 35 | تشجّع المؤسّسة المنتجات الوطنيّة. | 3.24 | .85 | 1 | عالي |
| 32 | تشجّع المؤسّسة على استثمار ثروات وخيرات الوطن. | 3.23 | .87 | 2 | عالي |
| 38 | تؤمن المؤسّسة بتوفير الأمن لتشجيع الاستثمار. | 3.23 | .88 | 2 | عالي |
| 37 | تحترم المؤسّسة التّشريعات الاقتصاديّة. | 3.10 | .91 | 4 | عالي |
| 33 | تحبّذ المؤسّسة على فتح مشاريع تشغيلية للاستفادة من استغلال طاقات المواطنين. | 3.07 | .91 | 5 | عالي |
| 40 | تشجّع المؤسّسة العمل اليدوي. | 3.04 | .95 | 6 | عالي |
| 34 | تقدر المؤسّسة دور الدولة من تنمية الجانب الاقتصادي | 3.01 | .92 | 7 | عالي |
| 36 | تتبنى المؤسّسة برامج تثقيفيّة وتوجيهيّة لترشيد الاستهلاك. | 3.01 | .94 | 7 | عالي |
| 30 | تعمل المؤسّسة على الترويج للجانب السّياحي للوطن. | 2.97 | .96 | 9 | متوسط |
| 31 | تشجّع المؤسّسة على عمل مشاريع تنمويّة وإنتاجيّة للمساهمة بتنمية | 2.97 | .97 | 9 | متوسط |

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري | الرتبة | المستوى |
|---|---|---|---|---|---|
| | الجانب الاقتصاد الوطني. | | | | |
| 39 | تقوم المؤسّسة بترويج الاقتصاد الوطني في المحافل الدّوليّة. | 2.85 | 1.04 | 11 | متوسط |
| | **فقرات المجال ككل** | **3.07** | **.69** | | **عالي** |

*** الدرجة الدنيا (1) والدرجة العليا (4)**

يُلاحظ من الجدول (9) أنّ مستوى دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني **(الاقتصادي)** في الأردن (عالياً) بمتوسّط حسابي (3.07). حيث جاءت الفقرة رقم (35) ونصّت على " تشجّع المؤسّسة المنتجات الوطنيّة " في المرتبة الأولى بمتوسّط حسابي (3.24) بمستوى (عالٍ)، في حين جاءت الفقرة رقم (39) ونصّت على " تقوم المؤسّسة بترويج الاقتصاد الوطني في المحافل الدّوليّة "في المرتبة الأخيرة بمتوسّط حسابي (2.85) بمستوى (متوسط). كما يُلاحظ من الجدول (9) أنّ (8) فقرات جاءت بمستوى (عالٍ) و(3) فقرات جاءت بمستوى (متوسط).

ويُعزى ذلك إلى دور برامج مؤسّسات المجتمع المدني في عمليات الإصلاح والتّنمية، وتنظيم الشّراكة بين القطاعين العامّ والخاص، وتشجيع الاستثمار الذي يساهم في التّنمية الاقتصاديّة للدّولة وقوّتها، فالقوّة الاقتصاديّة من مقوّمات الأمن وإحداث التّنمية الدّاخليّة في الدّولة، وتقدِّم مؤسّسات المجتمع المدني المساعدات الماليّة والخدمات للفقراء والمحتاجين؛ للمساهمة في القضاء على الفقر الذي يعدّ من الأبواب المؤدّية إلى الجريمة، كما تسهم مؤسّسات المجتمع المدني في دعم منظومة الاقتصاد للدّولة من خلال توفير فرص العمل من التّمويل الذي تحصّل عليه، ومن ناحية أخرى تفتح مؤسّسات المجتمع المدني باب العمل التّطوعي ممّا يشغل وقت العاطلين عن العمل.

ويعزى ذلك أيضًا إلى أنّ المؤسّسات تقوم بأدوار واضحة في تشجيع الأعمال اليدويّة في جميعات تعاونيّة، والاستثمار في الموارد المادّيّة الموجودة كالمشاغل والمطرّزات، وعمل مبادرات لحفز الجانب الاقتصادي في المجتمع المحلّي، والتّأهيل المهني، وخاصّة إذا علمنا أنّ معدّلات الفقر والبطالة قد زادت في المجتمع وانتشر الفساد الاقتصادي.

**ج) فقرات المجال الخامس (الثّقافي):**

**جدول (10)** *المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات أفراد عيّنة الدّراسة على فقرات المجال الخامس (الثّقافي) وعليها ككل، مرتبة تنازلياً حسب المتوسّطات الحسابيّة*

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري | الرتبة | المستوى |
|---|---|---|---|---|---|
| 52 | تسعى المؤسّسة إلى تعزيز المفاهيم الوطنيّة. | 3.39 | .73 | 1 | عالي |
| 48 | تعمل المؤسّسة من خلال برامجها على إبراز دور الهاشميّين في النّهضة الوطنيّة. | 3.38 | .80 | 2 | عالي |
| 49 | تحرص المؤسّسة على الاطّلاع على ما يطرأ من مستجدّات في الأمور السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة. | 3.36 | .76 | 3 | عالي |
| 44 | تقوم المؤسّسة بتقدير العمل الإبداعي والمبدعين من أبناء الوطن. | 3.35 | .82 | 4 | عالي |
| 51 | تشجّع المؤسّسة على الحوار والمشاركة في المؤتمرات التّوعويّة والفكريّة التي تعمل | 3.34 | .81 | 5 | عالي |

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري | الرتبة | المستوى |
|---|---|---|---|---|---|
| | على تنمية الانتماء للوطن. | | | | |
| 45 | تقوم هذه المؤسّسات بمحاربة أوجه الغزو الثّقافي الأجنبي. | 3.30 | .86 | 6 | عالي |
| 47 | تقوم المؤسّسات في تفعيل الثّقافة الوطنيّة. | 3.29 | .81 | 7 | عالي |
| 42 | تساهم المؤسّسة بتوعية المواطن وتثقيفه في مناحي ومجالات الحياة المختلفة. | 3.25 | .79 | 8 | عالي |
| 41 | تحرص المؤسّسة على التّعرّف إلى المعالم التّاريخيّة والحضاريّة في الوطن. | 3.24 | .85 | 9 | عالي |
| 43 | تساهم نشاطات المؤسّسة بإطلاع الجمهور على حضارات وثقافات الأمم الأخرى للإفادة منها بما يخدم الوطن. | 3.10 | .91 | 10 | عالي |
| 50 | تعمل هذه المؤسّسات على إبراز الوجه الحضاري للأردن من خلال مشاركتها في نشاطات خارج الوطن. | 3.10 | .95 | 10 | عالي |
| 46 | تصمّم المؤسّسات منشورات إلكترونيّة توعويّة للمجتمع المحلي. | 2.97 | .99 | 12 | متوسط |
| | **فقرات المجال ككل** | **3.29** | **.59** | | **عالي** |

*** الدرجة الدنيا (1) والدرجة العليا (4)**

يُلاحظ من الجدول (10) أنّ مستوى دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني (الثّقافي) في الأردن (عالياً) بمتوسّط حسابي (3.29). حيث جاءت الفقرة رقم (52) ونصّت على " تسعى المؤسّسة إلى تعزيز المفاهيم الوطنيّة" في المرتبة الأولى بمتوسّط حسابي (3.39) بمستوى (عالٍ)، في حين جاءت الفقرة رقم (46) ونصّت على " تصمّم المؤسّسات منشورات إلكترونيّة توعويّة للمجتمع المحلي "في المرتبة الأخيرة بمتوسّط حسابي (2.97) بمستوى (متوسط). كما يُلاحظ من الجدول (12) أن (11) فقرة جاءت بمستوى (عالي) وفقرة واحدة جاءت بمستوى (متوسط).

حيث تسهم في نشر ثقافة الدّيمقراطيّة ومبادئها في المجتمع الأردني، وتثقيف أفراد المجتمع بمتطلبات الإنسان لمختلف الشّرائح (المرأة، والشباب، والأطفال، والمعوقين)، وتعزيز المفاهيم الوطنيّة لديهم وتقديم المصلحة الوطنيّة فوق الشّخصية، كما تسهم ورش العمل والمؤتمرات والنّدوات التي تنظّمها مؤسّسات المجتمع المدني والمتعلّقة بمختلف المواضيع الدّينيّة والاجتماعيّة والثّقافيّة والأمنيّة في تثقيف أفراد المجتمع.

ويعزى ذلك أيضًا إلى مساهمة مؤسّسات المجتمع المدني في مجالات التّنمية الثّقافيّة المختلفة، عن طريق إنشاء المكتبات ودور النشر، ومثل هذه النّشاطات يمكن أن ترفع من مستوى الصّداقات والتّعاون والإنفتاح وإقامة مشاريع مشتركة كبيرة كانت أو صغيرة في مختلف المجالات الإجتماعية والثّقافيّة والرّياضيّة والفنّيّة؛ بإقامة المعارض والمسابقات وحفلات الزّواج وغيرها من النّشاطات المتعلّقة بهذه الأوجه.

**ح) فقرات المجال السّادس (الانتماء الوطني):**

**جدول (11)** *المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات أفراد عيّنة الدّراسة على فقرات المجال السّادس (الانتماء الوطني) وعليها ككل، مرتبة تنازلياً حسب المتوسّطات الحسابيّة*

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري | الرتبة | المستوى |
|---|---|---|---|---|---|
| 59 | تفتخر المؤسّسة بالهويّة والتّاريخ الوطني. | 3.57 | .70 | 1 | عالي |
| 64 | تمتلك المؤسّسة الاستعداد للتّضحية والدّفاع عن الوطن. | 3.54 | .72 | 2 | عالي |
| 60 | تدافع المؤسّسة عن الوطن أمام الأخطار الخارجيّة. | 3.48 | .78 | 3 | عالي |
| 53 | تبرز المؤسّسة دور الهاشميّين في النّهضة القوميّة والوطنيّة. | 3.47 | .76 | 4 | عالي |
| 54 | تساعد نشاطات المؤسّسات على تنمية الإحساس بضرورة المحافظة على الممتلكات العامّة والخاصّة. | 3.46 | .71 | 5 | عالي |
| 55 | تشارك المؤسّسة في المناسبات الوطنيّة لتعزيز قيم الولاء والانتماء. | 3.46 | .78 | 6 | عالي |
| 56 | تسهم المؤسّسات من خلال ما تقوم به من نشاطات في تنمية الاعتزاز بالوطن والمواطن. | 3.45 | .71 | 7 | عالي |
| 58 | تشجّع المؤسّسة روح المبادرة لدى العضو وخاصّة في المجال الوطني. | 3.42 | .75 | 8 | عالي |
| 63 | تحرص المؤسّسة على المشاركة المستمرّة في الاحتفالات الرّسميّة والشّعبيّة. | 3.41 | .78 | 9 | عالي |
| 57 | تقوم المؤسّسة بنشاطات تراثيّة تسهم في تعزيز الانتماء الوطني. | 3.25 | .87 | 10 | عالي |
| 61 | تحرص المؤسّسة على إبراز المضامين الوطنيّة الهادفة من خلال العروض المسرحيّة ومعارض الفنون الجميلة والنّشاطات الثّقافيّة المختلفة. | 3.24 | .85 | 11 | عالي |
| 62 | تقوم المؤسّسة بتنمية الحسّ الوطني عن طريق نشر الكتب والمجلّات الوطنيّة وعقد النّدوات والمحاضرات المتخصّصة. | 3.16 | .91 | 12 | عالي |

* الدرجة الدنيا (1) والدرجة العليا (4)

يُلاحظ من الجدول (11) أنّ مستوى دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني (الوطني) في الأردن جاء بمستوى (عالي) بمتوسّط حسابي (3.41). حيث جاءت الفقرة رقم (59) ونصّت على " تفتخر المؤسّسة بالهويّة والتّاريخ الوطني" في المرتبة الأولى بمتوسّط حسابي (3.57) بمستوى (عالٍ)، في حين جاءت الفقرة رقم (62) ونصّت على " تقوم المؤسّسة بتنمية الحسّ الوطني عن

طريق نشر الكتب والمجلاّت الوطنيّة وعقد النّدوات والمحاضرات المتخصّصة " في المرتبة الأخيرة بمتوسّط حسابي (3.16) بمستوى (عالٍ). كما يُلاحظ من الجدول (11) أنّ جميع الفقرات جاءت بمستوى (عالٍ).

ويُعزى ذلك إلى دورها في مجالات التّوعية والإعلام والإرشاد والتّأهيل لأفراد المجتمع، وبثّ الثّقافة الأمنيّة بين شرائح المجتمع المختلفة، وتنمية وتعزيز روح الانتماء الوطني لهم، وترسيخ أهمّيّة احترام القانون والنّظام في أنفسهم. واختلفت هذه النّتيجة مع دراسة (Toure, 2002) التي أظهرت أنَّ دور مؤسّسات المجتمع المدني في تحقيق الأمن وبناء السّلام في ليبيريا ما زال متوسطًا، وما زالت مؤسّسات المجتمع المدني تواجه مشكلات في بناء السّلام.

**ويعزو الباحثون ذلك إلى** أنّ جميع منتسبي المؤسّسات المدنيّة تُعنَى بالأمن الوطني، وهي مُسَلَّمَة تقوم عليها جميع تلك المؤسّسات، ولكن نحن في الأردن لا ينقصنا الانتماء للوطن، ولكن المشكلة في الإجراءات والمشكلات التي تواجه الشّعب الأردني الذي صمد طيلة هذه الفترة في محيط عربي مضطرب، حيث أنّ الوطن يمثّل القاسم المشترك الأعظم بين مختلف فئات الشّعب على تنوعهم وتعدّدهم، سواء كان هذا التّعدّد حزبيًّا أم عشائريًّا أو إقليميًّا أو عرقيًّا أو اجتماعيًّا أو طائفيًّا أو دينيًّا أو قوميًّا أو طبقيًّا أو غيرها. **وبالتّالي يمكن القول بأن هذا الجانب مهم جداً، ولكن نسبة تحقّقه وتوافره واضحة بين فئات المجتمع المدني، لذلك ينبغي أن تركّز المؤسّسات المدنيّة على الجوانب التي تواجه فيها مشكلات مثل الجوانب الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة، وتأخذ على عاتقها مسلّمات الأمن الوطني.**

النّتائج المُتعلّقة بالسّؤال الثّاني الذي نصّ على: هل تختلف درجة المساهمة في ترسيخ الأمن الوطني باختلاف نوع المؤسّسة، والمسمّى الوظيفي، والمؤهّل العلمي؟ وقد انبثق من هذا السّؤال ثلاثة فرضيّات وهي :

الفرضية الأولى: والتي تنص على "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة الإحصائيّة (A = 0.05) بين المتوسّطات الحسابيّة لتقديرات أفراد عيّنة الدّراسة على فقرات أداة دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن ككل وكل مجال من مجالاتها تُعزى لمتغير: نوع المؤسّسة".

للتأكد من صحة هذه الفرضية، تمّ استخراج المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لجميع مجالات الدّراسة والكلّي تبعاً للمتغيّر نوع المؤسّسة، وتطبيق تحليل التّباين الأحادي (One Way ANOVA) للكشف عن الفروق بين متوسطات تقديرات العينة حول في دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن، والجدول رقم (12)، (13)، (14) يوضح هذه النتائج.

-للإجابة على هذا السّؤال، تمّ استخراج المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لجميع مجالات الدّراسة والكلّي تبعاً للمتغيّرات (نوع المؤسّسة، المسمّى الوظيفي، والمؤهّل العلمي)، وتطبيق تحليل التّباين الأحادي (One – Way ANOVA) للكشف عن الفروق في دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن والأداة ككل تُعزى لكلّ متغيّر من (نوع المؤسّسة، المؤهّل العلمي)، وتطبيق اختبار "t" للعينات المستقلة ( Independent– Sample T. Test) تُعزى للمتغيّر (المسمّى الوظيفي) الجداول أدناه توضح ذلك.

- **الفروق تبعاً لمتغيّر نوع المؤسّسة:**

**جدول (12)** المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لجميع مجالات الدّراسة والكلي تبعاً لمتغيرات نوع المؤسّسة

| المتغير | المستوى/الفئة | الدّيني | | السّياسي | | الاجتماعي | | الاقتصادي | | الثّقافي | | الوطني | | الكلّي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| نوع المؤسّسة | الأحزاب السياسية | 3.10 | .65 | 3.33 | .65 | 3.25 | .65 | 3.10 | .68 | 3.20 | .68 | 3.34 | .62 | 3.23 | .59 |
| | نقابة المعلمين | 3.53 | .56 | 3.41 | .53 | 3.43 | .51 | 3.14 | .71 | 3.31 | .54 | 3.58 | .49 | 3.39 | .49 |
| | الهيئات الثّقافيّة | 3.26 | .63 | 3.37 | .50 | 3.37 | .47 | 3.02 | .70 | 3.35 | .51 | 3.43 | .50 | 3.31 | .42 |
| | **الكلي** | **3.22** | **.64** | **3.36** | **.57** | **3.32** | **.56** | **3.07** | **.69** | **3.29** | **.59** | **3.41** | **.55** | **3.28** | **.51** |

يُلاحظ من الجدول (12) وجود فروق ظاهريّة بين المتوسّطات الحسابيّة لتقديرات أفراد عيّنة الدّراسة على كلّ مجال من مجالات دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن (الدّيني، والسّياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثّقافي، والانتماء الوطني) تبعاً لمتغيّر (نوع المؤسّسة)، ولتحديد الدّلالة الإحصائيّة لهذه الفروق الظاهريّة، تمّ تطبيق تحليل التّباين الثلاثي ( Three way ANOVA)، والجدول (13) يبين ذلك.

**الجدول (13)** نتائج تحليل التّباين (One- Way ANOVA) للكشف عن الفروق في دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن والأداة ككل تبعًا لمتغيّر نوع المؤسّسة

| المجال | مصدر التّباين | مجموع المربعات | درجات الحرّيّة | متوسّط المربعات | قيمة "f" | الدّلالة الإحصائيّة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الدّيني | بين المجموعات | 5.566 | 2 | 2.783 | 6.866 | 0.001 |
| | خلال المجموعات | 137.204 | 338 | .406 | | |
| | الكلّي | 142.770 | 340 | | | |
| السّياسي | بين المجموعات | .213 | 2 | .107 | 0.320 | 0.727 |
| | خلال المجموعات | 111.010 | 338 | .328 | | |
| | الكلّي | 111.223 | 340 | | | |
| الاجتماعي | بين المجموعات | 1.564 | 2 | .782 | 2.438 | 0.089 |
| | خلال المجموعات | 105.094 | 338 | .311 | | |
| | الكلّي | 106.658 | 340 | | | |
| الاقتصادي | بين المجموعات | .824 | 2 | .412 | 0.857 | 0.425 |
| | خلال المجموعات | 161.038 | 338 | .476 | | |
| | الكلّي | 161.862 | 340 | | | |
| الثّقافي | بين المجموعات | 1.677 | 2 | .838 | 3.068 | 0.048 |
| | خلال المجموعات | 117.154 | 338 | .347 | | |
| | الكلّي | 118.831 | 340 | | | |
| الانتماء الوطني | بين المجموعات | 1.850 | 2 | .925 | 2.525 | 0.082 |
| | خلال المجموعات | 102.752 | 338 | .304 | | |
| | الكلّي | 104.602 | 340 | | | |
| الأداة ككل | بين المجموعات | .957 | 2 | .479 | 1.867 | 0.156 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | خلال المجموعات | 86.272 | 338 | .255 | | |
| | الكلّي | 87.229 | 340 | | | |

يظهر من الجدول (13) ما يلي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المجالات الأخرى والأداة ككل، تبعاً لمتغيّر نوع المؤسّسة، حيث لم تصل قيمة "F" إلى مستوى الدّلالة الإحصائيّة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المجال الدّيني والمجال الثّقافي تبعًا لمتغيّر نوع المؤسّسة، حيث بلغت قيمة "F" (6.866) وبدلالة إحصائيّة (0.001) للمجال الدّيني، وبلغت قيمة "F" (3.068) وبدلالة إحصائيّة (0.048) للمجال الثّقافي، وللكشف عن مواقع الفروق تمّ استخدام طريقة شيفيه، جدول (14) يوضّح ذلك.

**جدول (14)** نتائج اختبار شيفيه للكشف عن مواقع الفروق في المجالين الدّيني والثّقافي تبعًا لمتغيّر نوع المؤسّسة.

| المجال | نوع المؤسّسة | المتوسط الحسابي | الأحزاب السّياسيّة | نقابة المعلمين | الهيئات الثّقافيّة |
|---|---|---|---|---|---|
| الدّيني | الأحزاب السّياسية | 3.10 | – | *0.43 | 0.16 |
| | نقابة المعلمين | 3.53 | | – | 0.27 |
| | الهيئات الثّقافيّة | 3.26 | | | – |
| الثّقافي | الأحزاب السّياسية | 3.20 | – | 0.11 | *0.15 |
| | نقابة المعلمين | 3.31 | | – | 0.04 |
| | الهيئات الثّقافيّة | 3.35 | | | – |

يظهر من الجدول (14) أنّ الفروق على المجال الدّيني تبعاً لمتغيّر نوع المؤسّسة كانت بين نقابة المعلمين والأحزاب السّياسية، ولصالح نقابة المعلمين بمتوسّط حسابي (3.53)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للأحزاب السّياسية (3.10).

ويُعزى ذلك إلى أنَّ خدمات وأنشطة نقابة المعلّمين والهيئات الثّقافيّة تشمل شرائح كبيرة من المجتمع، وتقوم ببرامج وأنشطة فاعلة على أرض الواقع لمختلف فئات المجتمع، إذ ينتمي إليها فئة الشّباب الذين هم أكثر قدرةً على إبداء الرّأي والمشاركة السّياسيّة، لما يمتلكونه من أفكار تساهم في تحقيق الأمن، كما أنّهم يتعاملون مع شريحة كبيرة جداً من الطّلبة، ويقدّمون ندوات وأنشطة لتعزيز الوازع الدّيني للطّلبة والمجتمع المحلّي بشكل أكبر من الأحزاب التي تُعنى بالجوانب السّياسيّة، وتجدر الإشارة إلى أنّ دور الأحزاب في الآونة الأخيرة ضعف بسبب عدم قدرتها على تنفيذ برامجها، والتي واجهت تحدّيات كبيرة في المجال الاقتصاديّة.

ويعزى إلى نوعية الأنشطة التي يتم تنفيذها في نقابة المعلمين حيث عقد الندوات الثّقافية التي تتعلق بالمجتمع، والأنشطة الدّينية المتعلقة بالمحاضرات أو استضافة أحد علماء الدين لتقديم محاضرات دينية، أو إحياء المناسبات الوطنية المختلفة، حيث أن نقابة المعلمين نشيطة في متابعة الأحداث الدينية والوطنية بشكل ملحوظ، وربما ذلك يأتي من طبيعة عملهم كمعلمين لديهم احتكاك قوي ومباشر مع أفراد المجتمع المحلي.

أمّا المجال الثّقافي فكانت الفروق بين الأحزاب السّياسيّة والهيئات الثّقافيّة ولصالح الهيئات الثّقافيّة بمتوسّط حسابي (3.35) بينما بلغ المتوسط الحسابي للأحزاب السّياسيّة (3.20) ويُعزى ذلك إلى دور الهيئات الثّقافيّة في تعزيز الجانب الثّقافي للأفراد وهي المسؤوليّة الأولى، تبعاً لاختصاصها حيث تُعنى بتنظيم النّدوات والأمسيات الثّقافيّة لمختلف جوانب الحياة، كما أنّها تسلّط الضّوء على القضايا الحسّاسة في المجتمع، وعلى الأشخاص المبدعين والشّعراء والكتاب لذلك برز دورها أكبر في الجانب الثّقافي، ويعزى إلى طبيعة الإهتمامات والأهداف التي أُنشئت من أجلها تلك الهيئات الثّقافية التي تعنى بالمحاضرات الثّقافية ونشر الوعي والثّقافة بين أفراد المجتمع

المحلي بالمقارنة مع المؤسّسات الأخرى التي ربما تهتم بأكثر من جانب سواءً أكان اجتماعياً أم سياسياً.

- **الفروق تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي:**

**الجدول (15)** نتائج تحليل للعيّنات المستقلّة للكشف عن الفروق في دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن والأداة ككل تبعًا لمتغيّر المسمّى الوظيفي

| المجال | المسمّى الوظيفي | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة "t" | الدّلالة الإحصائيّة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الدّيني | عضو هيئة إداريّة | 63 | 3.29 | 0.55 | 0.868 | 0.386 |
| | عضو هيئة عامّة | 278 | 3.21 | 0.67 | | |
| السّياسي | عضو هيئة إداريّة | 63 | 3.38 | 0.53 | 0.202 | 0.840 |
| | عضو هيئة عامّة | 278 | 3.36 | 0.58 | | |
| الاجتماعي | عضو هيئة إداريّة | 63 | 3.30 | 0.63 | 0.288- | 0.773 |
| | عضو هيئة عامّة | 278 | 3.33 | 0.54 | | |
| الاقتصادي | عضو هيئة إداريّة | 63 | 3.18 | 0.62 | 1.517 | 0.130 |
| | عضو هيئة عامّة | 278 | 3.04 | 0.70 | | |
| الثّقافي | عضو هيئة إداريّة | 63 | 3.33 | 0.58 | 0.609 | 0.543 |
| | عضو هيئة عامّة | 278 | 3.28 | 0.60 | | |
| الانتماء الوطني | عضو هيئة إداريّة | 63 | 3.46 | 0.52 | 0.860 | 0.391 |
| | عضو هيئة عامّة | 278 | 3.40 | 0.56 | | |
| الأداة ككل | عضو هيئة إداريّة | 63 | 3.33 | 0.51 | 0.721 | 0.471 |
| | عضو هيئة عامّة | 278 | 3.27 | 0.51 | | |

- يظهر من الجدول (15) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \geq 0.05$) في دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن والأداة ككل تبعًا لمتغيّر المسمّى الوظيفي، حيث لم تصل قيمة "t" إلى مستوى الدّلالة الإحصائيّة في جميع المجالات والكلّي. ويعود السّبب في ذلك الى أنّ اختصاص وأنشطة الهيئات المختلفة من عيّنة الدّراسة محدّد لجميع أفرادها، ولديهم اطّلاع كامل على أهدافها وبرامجها، بغضّ النّظر عن مسمّياتهم الوظيفيّة، لذلك لم تظهر فروق بينهما على جميع مجالات الدّراسة.

- **الفروق تبعاً لمتغيّر المؤهّل العلمي**

**جدول (16)** المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لجميع مجالات الدّراسة والكلّي تبعاً لمتغيرات المؤهّل العلمي

| المتغيّر | المستوى/الفئة | الدّيني | | السّياسي | | الاجتماعي | | الاقتصادي | | الثّقافي | | الوطني | | الكلّي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| المؤهّل العلمي | دكتوراه | 3.29 | .51 | 3.36 | .45 | 3.32 | .48 | 3.12 | .65 | 3.34 | .49 | 3.41 | .51 | 3.31 | .44 |
| | ماجستير | 3.32 | .63 | 3.43 | .56 | 3.31 | .57 | 3.06 | .71 | 3.26 | .69 | 3.32 | .65 | 3.27 | .56 |
| | بكالوريوس | 3.26 | .60 | 3.39 | .49 | 3.37 | .46 | 3.03 | .66 | 3.32 | .50 | 3.46 | .47 | 3.31 | .41 |
| | دون ذلك | 3.12 | .72 | 3.29 | .68 | 3.27 | .68 | 3.10 | .74 | 3.24 | .67 | 3.38 | .62 | 3.24 | .61 |

| المتغيّر | المستوى/الفئة | الدّيني | | السّياسي | | الاجتماعي | | الاقتصادي | | الثّقافي | | الوطني | | الكلّي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| | الكلّي | 3.22 | .64 | 3.36 | .57 | 3.32 | .56 | 3.07 | .69 | 3.29 | .59 | 3.41 | .55 | 3.28 | .51 |

يُلاحظ من الجدول (16) وجود فروق ظاهريّة بين المتوسّطات الحسابيّة لتقديرات أفراد عيّنة الدّراسة على كلّ مجال من مجالات دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن (الدّيني، والسّياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثّقافي، والانتماء الوطني) تبعاً لمتغيّر (المؤهّل العلمي)، ولتحديد الدّلالة الإحصائيّة لهذه الفروق الظاهريّة، تمّ تطبيق تحليل التّباين الثّلاثي (Three way ANOVA)، والجدول (17) يبيّن ذلك.

**الجدول (17)** نتائج تحليل التّباين (One- Way ANOVA) للكشف عن الفروق في دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن الأداة ككل تبعًا لمتغيّر المؤهّل العلمي

| المجال | المؤهّل العلمي | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة "f" | الدّلالة الإحصائيّة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الدّيني | بين المجموعات | 1.875 | 3 | .625 | 1.497 | 0.215 |
| | خلال المجموعات | 140.895 | 337 | .418 | | |
| | الكلّي | 142.770 | 340 | | | |
| السّياسي | بين المجموعات | .783 | 3 | .261 | 0.788 | 0.501 |
| | خلال المجموعات | 110.441 | 337 | .328 | | |
| | الكلّي | 111.223 | 340 | | | |
| الاجتماعي | بين المجموعات | .583 | 3 | .194 | 0.261 | 0.853 |
| | خلال المجموعات | 106.075 | 337 | .315 | | |
| | الكلّي | 106.658 | 340 | | | |
| الاقتصادي | بين المجموعات | .371 | 3 | .124 | 0.577 | 0.630 |
| | خلال المجموعات | 161.490 | 337 | .479 | | |
| | الكلّي | 161.862 | 340 | | | |
| الثّقافي | بين المجموعات | .603 | 3 | .201 | 1.012 | 0.388 |
| | خلال المجموعات | 118.228 | 337 | .351 | | |
| | الكلّي | 118.831 | 340 | | | |
| الانتماء الوطني | بين المجموعات | .933 | 3 | .311 | 0.619 | 0.603 |
| | خلال المجموعات | 103.669 | 337 | .308 | | |
| | الكلّي | 104.602 | 340 | | | |
| الأداة ككل | بين المجموعات | .328 | 3 | .109 | 0.420 | 0.739 |
| | خلال المجموعات | 86.901 | 337 | .258 | | |
| | الكلّي | 87.229 | 340 | | | |

يظهر من الجدول (17) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($0.05\geq\alpha$) في دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن والأداة ككل تبعاً لمتغيّر المؤهّل العلمي، حيث لم تصل قيمة "F" إلى مستوى الدّلالة الإحصائيّة.

ممّا يدلّ على عدم وجود فروق دالّة إحصائياً في المجالات تُعزى لمتغيّر (المؤهّل العلمي)، وهذا يدلّ على اتّفاق جميع أفراد العيّنة بغضّ النّظر عن متغيّرات المؤهّل العلمي والمسمّى الوظيفي على دور مؤسّسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن، وأنّ

مؤسّسات المجتمع المدني تحثّ على سلامة الدّولة الأردنيّة، وصيانة شخصيّتها الدّوليّة، وحماية مقوّماتها الوطنيّة من كافّة أشكال التّهديد الدّاخلي والخارجي، ممّا ينعكس إيجابيًّا على أمن واستقرار الأفراد في الأردن.

ويعزو الباحثون إلى عدم تأثير متغير المؤهل العلمي والمسمّى الوظيفي في مؤسّسات المجتمع المدني بالأدوار التي تقوم بها تلك المؤسّسات، حيث ربما يكون الاختلاف فيما بين المؤسّسات نفسها ولكن ليس الاختلاف في رؤية العاملين في هذه المنظمات من حيث الأدوار التي يقومون بها في تحقيق الأمن السّياسي والاجتماعي والوطني والدّيني والثّقافي، حيث أنَّ المبادئ والمرتكزات العامة لتلك المؤسّسات في تنفيذ أدوارها مدركة من جميع المنتسبين إلى تلك المؤسّسات بغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية ومسمّاهم الوظيفي داخل تلك المؤسّسات، وتجدر الإشارة إلى أن أدوار تلك المؤسّسات ربما تتأثر في عوامل مختلفة تبعاً لاختلاف أهدافها، وطريقة تنفيذ أنشطتها والتي جميعها تصب في المصلحة الوطنية، وهذه الأدوار متفق عليها داخل كل منظمة بالاعتماد على التعليمات والتشريعات الناظمة لعملها، وهذا لا يغير من وجهة نظر منتسبيها تبعاً لاختلاف مسمّاهم الوظيفي ومؤهّلاتهم العلمية لذلك لم تظهر فروق في تقديرات العاملين في تلك المؤسّسات في الأدوار التي يقومون بها لتحقيق الأمن الوطني الشامل وفي شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثّقافية وغيرها.

**التّوصيات:**

وفي ضوء نتائج الدّراسة أوصى الباحثون بما يلي:

- وضع آليات واستراتيجيّات عمليّة من قبل الهيئات المدنيّة والمحليّة لتوعية أفراد المجتمع المحلي بالقضايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة لمواجهة طوفان الإرهاب والتّطرّف والحدّ منه ومتابعته والقضاء عليه.
- تنظيم ندوات هادفة إلى توجيه وتوعية المواطنين تجاه التّحدّيات السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة التي تواجه الأردن، لكي يتفهّم المواطنون الظّروف الخاصّة في الأردن نحو هذه القضايا التي تؤثّر عليه.
- عقد ورشات تدريبيّة للقائمين على الهيئات المدنيّة والمحلّيّة بحيث تصبح هذه المنظّمات احترافيّة في أدائها لمهمّاتها.
- إجراء دراسات مستقبليّة شاملة حول الصّعوبات والتّحدّيات التي تواجه مؤسّسات وهيئات المجتمع المدني في تنفيذ برامجها المختلفة التي تقدّمها لأفراد المجتمع المحلّي.
- إجراء دراسات مستقبليّة حول جدوى البرامج التي تقدّمها مؤسّسات وهيئات المجتمع المحلّي في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها.
- العمل على إدخال ثقافة مؤسّسات المجتمع المدني في مناهج التّعليم، وفق أُسس ومبادئ وقيم تساعد على الارتباط بالوطن والهويّة الحضاريّة.
- تحقيق تواصل وشراكة حقيقيّة بين أجهزة الأمن ومؤسّسات المجتمع المدني.

**المراجع العربية والأجنبية**

**أولاً: المراجع العربية:**


الحنيطي، رشا.(2009). *مدى فاعلية النقابات المهنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان– الأردن.

الحوراني، هاني وأبو رمان، حسين.(2004). *تطوّر المجتمع المدني في الأردن وواقعه الرّاهن*، عمان: دار سندباد للنشر.

الحوراني، هاني .(2000). *دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن*، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات.

الرفدي، بدر. (2013م). *دور منظمات المجتمع المدني في محاربة الفساد في الأردن من وجهة نظر قادة الرأي*. (أطروحة دكتوراه غير منشوره). الجامعة الأردنية، عمان–الأردن.

الرنتاوي، عريب. (2003م). *النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن*. ط1. عمان: مركز القدس للدراسات السياسية.

السرهيد، عارف محمد. (2008م). *الأمن الوطني الأردني وتحدياته الداخلية والخارجية*. ط1. عمان: مطبعة صحاري.

شفلوت، جعفر. (2014م). *دور الأحزاب السياسية في المشاركة السياسية والحراك الاجتماعي في الأردن من وجهة نظر طلاب*

*الجامعات الأردنية*. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). الجامعة الأردنية، عمان–الأردن.

الشقحاء، فهد بن محمد. (2004م). *الأمن الوطني: تصور شامل المفهوم والأهمية والمجالات والمقومات*. ط1. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

العابدين، فاطمة. (2015م). *دور الأسرة ومؤسسات المجمع المدني في الوقاية من التطرف والإرهاب دراسة ميدانية في المجتمع الأردني، مجلة كلية التربية – جامعة الأزهر. 3* (163)، 684–723

العابدين، محمد. (2011م). *مؤسسات المجتمع المدني الواقع والطموح*. ط1. عمان: دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع

عبد، عامر عياش وجاسم، اديب. (2010م). دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان. *مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية. 1* (16)، 1–76.

العلي، سحر. (2013م). *أثر التغير المناخي على الأمن الوطني الكويتي من خلال البعد الاقتصادي*. (أطروحة دكتوراه منشوره). جامعة الكويت، الكويت.

العناتي، ختام .(2007). *التربية الوطنية والتنشئة السّياسيّة*، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.

العناقرة، محمد والبواعنة، لؤي والدمنهوري، محمد .(2008). *التربية الوطنية*، عمان: دار حنين للنشر والتوزيع.

العمر، معن. (2010م). *دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية*. ط1. الرياض: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية.

العيسى، رامي.(2014م). *دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الأردن*. (رسالة ماجستير غير منشوره). الجامعة الأردنية، عمان–الأردن.

القاعود، إبراهيم والطاهات، زايد .(1995). *أثر الهيئات الثقافية في محافظة إربد في ترسيخ الانتماء الوطني، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات*. 10.(5)، 89– 111.

اللطيف، رشاد .(2007). *تنمية المنظمات الاجتماعية مدخل مهني لطريقة تنظيم المجتمع*، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

محمد، إبراهيم. (2013م). التحديات *الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (1999– 2013)*. (رسالة ماجستير غير منشوره). جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

محمود، عباس. (2012م). دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق. *مجلة الأستاذ*. (203)، 615–641

المدني، زياد. (2008م). *التربية المدنية*. ط1. عمان: دائرة المكتبة الوطنية.

المعايطة، موسى. (2010). *دليل منظمات المجتمع الأردني لتطوير السياسات الحكومية*. عمان: مؤسسة الأرض و الإنسان لدعم التنمية.

ملاوي، أحمد إبراهيم.(2008). *أهمّيّة منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، 24.(2).

ناصر، إبراهيم وشويحات، صفاء والزيوت، محمد. (2010م). *المواطنة الأردنية*. ط1. عمان: دار الفكر

نقابة المعلمين الأردنيين. (2014). تعريف النقابة. تم استرجاعها بتاريخ 11/ 1/ 2017 من htt://jts.org.jo/index.php.

الواكد، مصطفى. (2006م). *اتجاهات طلبة الجامعة الأردنية نحو المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني*. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الأردنية، عمان–الأردن.

**ثانيا: المراجع الأجنبية:**

Byman, D. (2006). Remaking alliances for the war on terrorism. *The Journal of Strategic Studies*, *29*(5), 767-811.

Disney, J. & Williams, V. (2014) Latin American Social Movements and a New LeftConsensus: State and Civil Society Challenges toNeoliberal Globalization ,*New Political Science*, 36 ( 1), 1–31.

Hsu, J. Y. (2012). Spaces of civil society: the role of migrant non-governmental organizations in Beijing and Shanghai. *Progress in Development Studies*, *12*(1), 63-76.

Mirahmadi, H., Waleed Z., Mehreen F., & Lamb, R. (2016).Empowering Pakistan's Civil Society to Counter Violent Extremism. *Contemporary Readings in Law and Social Justice*, *8*(1), 188–214.

Paturyan, Y. & Gevorgyan, V. (2014). Trust towards NGOs and volunteering in South Caucasus: civil society moving away from post-communism?. *Southeast European and Black Sea Studies***.** *14*(2): 239-262.

Toure, A. (2002) The Role of Civil Society in National Reconciliation and peacebuilding in Liberia. *International peace Academy*، *1*(2): 2-26.